

التقرير الثالث والثلاثون للأمين العام عن عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار

أولا - مقدمة

١ - مدد مجلس الأمن بموجب قراره ٢١١٢ (٢٠١٣) ولاية عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار إلى غاية ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٤، وطلب إلي تقديم تقرير لمتصف المدة بحلول ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣. ويقدم هذا التقرير معلومات مستكملة عن التطورات الكبرى التي حدثت منذ صدور تقريره المؤرخ ٢٦ حزيران/يونيه ٢٠١٣ (S/2013/377)، ومعلومات عن تنفيذ ولاية العملية، ونقاط مرجعية استراتيجية لقياس التقدم المحرز في تحقيق الاستقرار على المدى الطويل في كوت ديفوار ومعلومات عن التحليل الجاري للمزايا النسبية التي تتمتع بها البعثة وفريق الأمم المتحدة القطري.

ثانيا - الحالة السياسية

٢ - واصل الرئيس ألاسان واتارا وحكومته العمل على تحقيق استقرار الحالة في البلد باتخاذ خطوات للحد من التوترات السياسية، وتخفيف حدة انعدام الأمن، وتسريع وتيرة الانتعاش الاقتصادي. وفي مبادرة تصالحية جرت في ٥ آب/أغسطس، أمرت الحكومة بالإفراج المؤقت عن ١٤ من كبار الأفراد المرتبطين بالرئيس السابق لوران غباغبو والحزب السياسي الحاكم سابقا، الجبهة الشعبية الإيفوارية، بما يشمل باسكال أي نغيسان، رئيس الجبهة الشعبية الإيفوارية؛ وميشيل غباغبو، ابن الرئيس السابق غباغبو؛ وهنري داكوري تابلي، المحافظ السابق للمصرف المركزي لدول غرب أفريقيا؛ وجوستان كواو، الأمين المؤقت لجناح شبيبة الجبهة الشعبية الإيفوارية، الذين ألقى القبض عليهم في ٧ حزيران/يونيه بدعوى تعريض أمن الدولة للخطر.



٣ - وفي ١٠ تموز/يوليه، أكدت محكمة في أيدجان التهم الموجهة في أيدجان إلى ٨٤ من أصل ٩٠ فردا ينتمون إلى الجبهة الشعبية الإيفوارية، منهم ثمانية أفراد استفادوا لاحقاً من الإفراج المؤقت. وخلال الفترة قيد الاستعراض، طلبت الجبهة الشعبية الإيفوارية إصدار عفو عام عن مؤيديها المحتجزين في ما يتصل بالأزمة التي أعقبت الانتخابات. وفي ٥ أيلول/سبتمبر، أعلن رئيس الوزراء أن إصدار عفو عام لن يكون ممكناً، غير أن أفراداً قد يكونون مؤهلين للاستفادة من العفو. وفي وقت لاحق، أعلن في ٢٠ أيلول/سبتمبر عن عفو رئاسي أسفر عن إطلاق سراح حوالي ٣٠٠٠ شخص كانوا محتجزين بسبب جرائم غير عنيفة ارتكبت خلال الأزمة التي أعقبت الانتخابات.

٤ - وتواصلت المناقشات بين الحكومة والمعارضة السياسية، بما في ذلك في سياق الإطار الدائم للحوار، غير أن الجبهة الشعبية الإيفوارية رفضت المشاركة. أما الحوار المباشر بين الحكومة والجبهة الشعبية الإيفوارية الذي توقف رسمياً في شباط/فبراير، فقد استؤنف في ٢٤ أيلول/سبتمبر، عندما اقترحت الجبهة الشعبية الإيفوارية إنشاء آلية جديدة للحوار لمعالجة الأسباب الجذرية للزراع عن طريق إشراك كافة الجهات السياسية المعنية والمجتمع المدني. ورداً على ذلك، حثت الحكومة الجبهة الشعبية الإيفوارية على المشاركة في الآليات القائمة ولكنها أعربت أيضاً عن انفتاحها على المقترحات التي من شأنها أن تساعد على تعزيز الاستقرار السياسي ودعت الجبهة الشعبية الإيفوارية إلى تقديم إطار مرجعي للآلية المقترحة، وهو ما قامت به في ١٧ تشرين الثاني/نوفمبر. وفي ١٩ تشرين الثاني/نوفمبر، أعرب الرئيس عن شكوكه إزاء المقترح وأشار إلى أن الحكومة ستقدم مقترحات بشأن آلية الحوار الوطني. وفي ٩ كانون الأول/ديسمبر، اجتمع رئيس الجبهة الشعبية الإيفوارية والأمين العام بالنيابة لحزب تجمع الجمهوريين الحاكم لمناقشة السبل الكفيلة بالمضي قدماً بالحوار السياسي، وقاما بإحياء ذكرى الفائز بجائزة نوبل نيلسون مانديلا بوصفه الشخص الذي ألهم التزامهما المتجدد بالحوار والمصالحة. ولم تجر محادثات رسمية بين الحزبين لما يقرب من عقد من الزمن.

٥ - وأحرز أيضاً بعض التقدم في معالجة الأسباب الجذرية الكامنة وراء الأزمة الإيفوارية، بما في ذلك الأرض والجنسية. وفي ٢٣ آب/أغسطس، عدلت الجمعية الوطنية قانونين مستقلين بشأن حيازة الأراضي والجنسية، منح القانون الأول أصحاب الأراضي في المناطق الريفية ١٠ سنوات إضافية لإثبات حقوقهم العرفية في الأراضي، وبسط القانون الآخر إجراءات التجنيس. ويتيح قانون الجنسية الجديد للرعايا الأجانب الذكور إمكانية الحصول على الجنسية الإيفوارية عن طريق الزواج والإعلان، وهو حق كان ممنوحاً للمواطنات الأجنبيات فقط. وبالإضافة إلى ذلك، اتخذت الجمعية تدابير تمنح الجنسية الإيفوارية للأفراد الذين أقاموا في كوت ديفوار منذ ما قبل عام ١٩٧٢، فضلاً عن أطفالهم. وفي تشرين

الأول/أكتوبر، انضمت كوت ديفوار إلى الاتفاقية المتعلقة بمركز الأشخاص عديمي الجنسية لعام ١٩٥٤ وإلى اتفاقية تخفيض حالات انعدام الجنسية لعام ١٩٦١.

٦ - وانتهت في ٢٨ ولاية لجنة الحوار والحقيقة والمصالحة التي دامت سنتين. وفي ٢١ تشرين الثاني/نوفمبر، عرض رئيس اللجنة رسمياً التقرير الأول لهذه الهيئة، الذي سلط الضوء على المهام التي ما زال يلزم إنجازها قبل تقديم التقرير النهائي إلى الرئيس واثارا. وأعربت منظمات المجتمع المدني عن خيبة أملها إزاء محدودية التقدم الذي أحرزته اللجنة في المضي قدماً بجوانب عملية المصالحة الوطنية، بما في ذلك ما يتعلق بتقصي الحقائق وعقد جلسات الاستماع العامة والتعويض، رغم إنجاز معظم المشاورات الوطنية. وفي الوقت نفسه، دعا الرئيس واثارا إلى الوحدة والمصالحة والعفو خلال الزيارة التي قام بها إلى منطقة غبيكي في أواخر تشرين الثاني/نوفمبر.

٧ - وكما أشرت إليه في تقريره السابق، ألغت المحكمة العليا نتائج انتخابات ٢١ نيسان/أبريل في بلديتين ومنطقة واحدة؛ وبالإضافة إلى ذلك، لم تجر الانتخابات في بلدية أخرى بسبب وقوع حادث. وأجريت الانتخابات من جديد في بلديات أنياما وبييتي ودوروبو، وكذلك في منطقة تشولوغو، في ٢١ تموز/يوليه. وفي ٢٣ تموز/يوليه، أعلنت اللجنة الانتخابية المستقلة عن نتائج الانتخابات، وقد فاز بها حزب تجمع الجمهوريين في جميع الدوائر الانتخابية الأربع. وحظيت النتائج بالقبول، باستثناء دوروبو التي قدمت فيها شكوى إلى المحكمة العليا من جانب أحد المرشحين المستقلين ورفضت في وقت لاحق.

٨ - وأعلن الرئيس واثارا أن الانتخابات الرئاسية المقبلة ستجرى في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٥. وفي ٣ تموز/يوليه، أعلن الرئيس اعتماده الترشح لإعادة انتخابه؛ ولم تعلن بعد أي شخصية سياسية أخرى عن طموحها الانتخابية. وأعيد انتخاب الرئيس السابق هنري كونان بيدييه رئيساً للحزب الديمقراطي لكوت ديفوار في ٦ تشرين الأول/أكتوبر، وأعلن الحزب عن اعتماده تقديم مرشح للانتخابات الرئاسية، مما كشف عن توترات داخل الائتلاف الحاكم، وهو تجمع الهوفيتيين من أجل الديمقراطية والسلام الذي يضم تجمع الجمهوريين والحزب الديمقراطي لكوت ديفوار. وفي ٥ كانون الأول/ديسمبر، خلال زيارة لمنطقة غبيكي، أعلن الرئيس أنه يود أن يكون المرشح الوحيد الذي يمثل تجمع الهوفيتيين من أجل الديمقراطية والسلام، ودعا الجبهة الشعبية الإيفوارية إلى المشاركة في الانتخابات الرئاسية. وفي الوقت نفسه، في تشرين الثاني/نوفمبر، سعى رئيس الجبهة الشعبية الإيفوارية إلى حشد مؤيدي هذا الحزب عن طريق تنظيم حملة لجمع الأموال وإجراء جولة واسعة في غرب كوت ديفوار.

العدل على الصعيدين الوطني والدولي

٩ - استمرت الجهود الوطنية والدولية الرامية إلى محاكمة المتهمين بارتكاب جرائم عنيفة خلال الأزمة التي أعقبت الانتخابات، رغم أن التركيز ظل على الأشخاص المنتمين إلى النظام السابق. وفي ٢٣ تشرين الأول/أكتوبر، أعلنت الحكومة أن وحدة التحقيق الخاصة التي أنشئت في عام ٢٠١١ للتحقيق في الجرائم التي ارتكبت خلال أزمة ما بعد الانتخابات ستنتهي ولايتها في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣. ولم ينظر إلى هذه الوحدة على أنها محايدة تماما. وفي الوقت نفسه، في تموز/يوليه، نقل إلى المحكمة الجنائية ٨٤ من الأفراد الموالين للرئيس السابق غباغبو اهتموا بارتكاب جرائم ضد الدولة خلال الأزمة، وذلك من أجل محاكمتهم. ومع ذلك، حتى ٥ كانون الأول/ديسمبر، لم يبدأ تنفيذ أي إجراء من تلك الإجراءات القانونية.

١٠ - وفي الوقت نفسه، توقفت قضايا رئيسية، بما في ذلك التحقيقات المتعلقة بمقتل سبعة من حفظة السلام التابعين للأمم المتحدة في حزيران/يونيه، فضلا عن التحقيق في الهجوم الذي شن على مخيم ناهييلي للمشردين داخليا في دويكوي في تموز/يوليه ٢٠١٢.

١١ - وفي ١١ تشرين الثاني/نوفمبر، رفضت المحكمة الجنائية الدولية الطلب الذي قدمه محامي الرئيس السابق غباغبو من أجل أن يفرج عن غباغبو مؤقتا في انتظار محاكمته. وقالت المحكمة إن استمرار احتجاز غباغبو ضروري لضمان مثول المتهم أمام المحكمة ولمنع التدخل في تحقيقاتها.

١٢ - وفي ٢٠ أيلول/سبتمبر، أعلنت الحكومة أن السيدة الأولى سابقا سيمون غباغبو، التي ما زالت قيد الاحتجاز في أودييني، ستحاكم في كوت ديفوار، وليس في لاهاي، بتهمة ارتكاب جرائم ضد الإنسانية خلال فترة ما بعد الانتخابات، وأعربت عن اعترافها بتقديم طلب إلى المحكمة الجنائية الدولية لإلغاء أمر التوقيف التي أصدرته في حقها في ٢٩ شباط/فبراير ٢٠١٢. وأعربت الحكومة في بيانها عن موقف مفاده أن المحاكم الإفوارية مستعدة وقادرة على إجراء محاكمة عادلة تكفل حقوق المتهم. وقد قدم ذلك الطلب إلى المحكمة في ٣٠ أيلول/سبتمبر.

١٣ - وفي ١ تشرين الأول/أكتوبر، أعلنت المحكمة الجنائية الدولية عن إصدار أمر توقيف ضد زعيم الوطنيين الشباب السابق، تشارلز بلي غودي، الذي يحتجز في مكان سري. وأمر توقيف السيد بلي غودي المتهم بالمسؤولية الشخصية عن جرائم ضد الإنسانية ارتكبتها من خلال المشاركة بطريقة غير مباشرة في الفترة من ١٦ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠ إلى

١٢ نيسان/أبريل ٢٠١١، قد صدر أصلاً في ٢١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١. وحتى ٥ كانون الأول/ديسمبر، كانت الحكومة لم تستجب بعد لطلب المحكمة.

١٤ - وفي ٢٣ تشرين الأول/أكتوبر، أعلن المدعي العام العسكري أن جميع المحاكمات العسكرية ذات الصلة بأزمة ما بعد الانتخابات ستنجز بحلول عام ٢٠١٣، ولكن حتى ٥ كانون الأول/ديسمبر، لم يبدأ أي من تلك المحاكمات. وفي الوقت نفسه، حدد الرئيس واثارا تاريخ ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر موعداً نهائياً للأفراد العسكريين والأفراد المرتبطين بالرئيس السابق غباغبو للعودة إلى البلد، وعند ذلك الحد سيصنفون في عداد الفارين من الخدمة. وفي ٢٢ تشرين الثاني/نوفمبر، عاد خمسة أفراد عسكريين من توغو.

١٥ - وواصلت عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار رصد ظروف احتجاز الأشخاص الذين أُلقي القبض عليهم في ما يتصل بالأزمة، من أجل كفالة احترام ما لهم من حقوق الإنسان. وزارت العملية السيدة غباغبو فوجدت أن ظروف احتجازها مقبولة؛ وكانت حالتها الصحية تخضع للرصد عن كثب. وزار العملية السيد بلي غودي مرتين. ومع أن بعض المحتجزين البارزين هم في معزل عن الآخرين، فإن بعضهم محتجزون في نفس المرافق مع آخرين ويثيرون مخاوف بشأن سلامتهم.

ثالثاً - الحالة الأمنية

١٦ - على الرغم من أوجه التحسن التدريجي التي شهدتها الحالة الأمنية عموماً في كوت ديفوار، إلا أنها ظلت هشة، لا سيما على طول الحدود مع ليريا. وقد اتسعت الحالة الأمنية بارتفاع مستويات الجرائم العنيفة في جميع أنحاء البلد، بما في ذلك اللصوصية التي ترتكبها عناصر القوات الجمهورية لكوت ديفوار، والصيادون التقليديون (الدوزو)، والمقاتلون السابقون وغيرهم، فضلاً عن حوادث العنف المتكررة بين الطوائف. وخلال الفترة قيد الاستعراض، ارتُكب حوالي ٣٦٥ حادثاً من حوادث النهب المسلح، بما في ذلك قطع الطريق العام تحت تهديد السلاح. وفي ٧ تشرين الثاني/نوفمبر، وبدعم من عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار، شرعت الحكومة في عملية للتصدي لحالة انعدام الأمن عن طريق تفكيك الجماعات المسلحة وإزالة مراكز التفتيش غير القانونية.

١٧ - ولم يبلغ عن وقوع أي هجمات كبرى تستهدف قوات الأمن الوطني أو المنشآت الحكومية منذ كانون الثاني/يناير ٢٠١٣، وإن كانت قد وقعت بعض الحوادث، بما فيها ما لا يقل عن ١٠ هجمات شُنَّت على عناصر القوات الجمهورية لكوت ديفوار خلال الفترة قيد الاستعراض. ويبدو أن الحوادث التي استهدفت عناصر من القوات الجمهورية

لكوت ديفوار على طول مثلث أغبوفيل - أدزوبي - أدزاغي، أحد معاقل الجبهة الشعبية الإيفوارية، منذ تشرين الأول/أكتوبر هي حوادث محددة الأهداف حيث تزامنت تلك الهجمات مع التطورات التي وقعت في المحكمة الجنائية الدولية في ما يتعلق بالرئيس السابق غباغبو. وساهم أيضا غياب الوضوح بشأن دور الصيادين التقليديين (الدوزو) في زيادة توتر العلاقات مع القوات الجمهورية لكوت ديفوار والشرطة والدرك، وهو ما أدى أحيانا إلى حوادث مميتة. وخلال الفترة قيد الاستعراض، أُبلغ عن وقوع خمس مواجهات مسلحة بين الصيادين التقليديين (الدوزو) وقوات الأمن على مقربة من ياموسوكرو وتومودي. وزار وزير الدفاع تلك المواقع، ونبه إلى أن مثل تلك الهجمات لا يمكن السكوت عليه.

١٨ - وشكلت أيضا حالات التأخير في نزع سلاح المقاتلين السابقين أخطارا أمنية. فخلال الفترة قيد الاستعراض، وقعت مظاهرات أو اضطرابات في ما لا يقل عن ١١ مناسبة شارك فيها المقاتلون السابقون الساخطون. وفي ١ تموز/يوليه، تعرض موكب رئيس الهيئة الوطنية لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج لهجوم لدى تنقله من فيركيسيدوغو إلى كونغ في شمال كوت ديفوار، مما أسفر عن مقتل دركي وجرح شخصين آخرين. ولا تزال هويات الجناة ودوافعهم غير معروفة.

١٩ - ومع أن الجهود التي بذلتها حكومتا كوت ديفوار وليبيريا ساهمت في تحقيق انخفاض ملحوظ في أعمال العنف العابرة للحدود بين البلدين، فإن التهديدات الخطيرة التي يتعرض لها السلام والأمن ظلت قائمة، نظرا لتوافر الأسلحة غير المشروعة، ووجود شبكات تابعة للنظام السابق، ومقاتلين سابقين وعناصر أخرى في المنطقة الحدودية. وظلت ترد تقارير عن تداول الأسلحة عبر الحدود دون أي مراقبة.

٢٠ - وما زالت مسائل حيازة الأراضي والسيطرة على الموارد الطبيعية من مصادر التوترات بين الطوائف، الأمر الذي أدى إلى وقوع ما لا يقل عن ١٢ حادثا من حوادث الاشتباكات العنيفة خلال الفترة المشمولة بالتقرير، أسفرت عن خسائر في الأرواح وإصابات وأضرار مادية، معظمها في الغرب.

٢١ - وفي نفس الوقت، واصلت الحكومة عمليات الإخلاء القسري التي استهدفت المقيمين بصورة غير قانونية في المتزهات الوطنية والغابات المحمية. وقد بدأت العملية في غابة نبيغري، التي تووي حوالي ١٠٠ ٠٠٠ شخص، ينحدر كثير منهم من أصول أجنبية، فضلا عن العناصر المسلحة. وتولت الإشراف على العمليات لجنة تنسيق المساعدات الإنسانية التي تقودها الحكومة. ووُضعت خطة عمل لدعم العملية الجارية في منتزه مونت بيكو الوطني، التي تستهدف ٢٧ ٠٠٠ شخص، بدعم من الوكالات الإنسانية، وذلك بهدف ضمان تطبيق

القانون الإنساني الدولي والقانون الدولي لحقوق الإنسان، وفي نفس الوقت تنفيذ حلول دائمة لمسألة حماية الغابات والسكان.

٢٢ - وظلت مخلفات الحرب من المتفجرات، فضلا عن الأسلحة والذخائر غير المؤمنة، تشكل تهديدا. وواصلت عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار ودائرة الأمم المتحدة للإجراءات المتعلقة بالألغام تقديم المساعدة للحكومة في تجديد مخازن الأسلحة ومستودعات الذخيرة. ومنذ حزيران/يونيه، ساعدت الأمم المتحدة على تدمير ١٢ ٩٨١ كيلوغراما من الذخيرة غير الآمنة والمنتهية الصلاحية، و ٩٤٩ وحدة من الذخائر غير المنفجرة.

رابعاً - القضايا الإقليمية

٢٣ - واصل الرئيس واتارا، بصفته رئيسا لهيئة رؤساء دول وحكومات الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، مشاركته النشطة في الجهود الرامية إلى تحقيق جملة أمور، منها إنشاء آليات للإنذار المبكر والاستجابة على الصعيد الإقليمي. وفي تشرين الأول/أكتوبر، استضافت كوت ديفوار معتكفا نظمه الاتحاد الأفريقي لفائدة المبعوثين الخاصين والوسطاء بمناسبة الذكرى السنوية الخمسين للمنظمة.

٢٤ - ووضعت الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا واتحاد نهر مانو استراتيجية أمنية حدودية شاملة للدول الأعضاء في الاتحاد، بدعم من مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا وعمليات الأمم المتحدة للسلام في غرب أفريقيا. وأقر رؤساء الدول والحكومات الأعضاء في اتحاد نهر مانو هذه الاستراتيجية في ٢٥ تشرين الأول/أكتوبر. وفي تشرين الأول/أكتوبر أيضا، التزمت كوت ديفوار مجددا بإنشاء وحدة لمكافحة الجريمة عبر الوطنية في سياق مبادرة ساحل غرب أفريقيا، التي تشترك فيها سيراليون وغينيا وغينيا - بيساو وليبيريا.

٢٥ - وعلى النحو المشار إليه في تقريره الصادر في آب/أغسطس عن بعثة الأمم المتحدة في ليبيريا (S/2013/479)، اتسمت الحالة على طول الحدود الإيفوارية مع ليبيريا بالهدوء نسبيا، على الرغم من الأخطار التي لا تزال قائمة. وواصلت حكومتا كوت ديفوار وليبيريا تعزيز تعاونهما، على المستوى الثنائي ومن خلال إطار عمل رباعي تشارك فيه عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار وبعثة الأمم المتحدة في ليبيريا. وفي الفترة من ١٦ إلى ١٩ تشرين الأول/أكتوبر، استضافت الحكومتان مجلسا مشتركا للرؤساء والشيوخ في زويدرو بليبيريا، ضمَّ أكثر من ٢٠٠ من زعماء القبائل والشيوخ وممثلي السلطات المدنية والنساء والشباب من كلا جانبي الحدود، فضلا عن اللاجئين الإيفواريين المقيمين في ليبيريا، وذلك لمناقشة مسائل المصالحة والتعاون عبر الحدود وشروط العودة. وحضر الرئيس واتارا ورئيسة ليبيريا،

إلين جونسون - سيرليف، الجلسة الختامية للاجتماع، وأكد مجدداً خلالها التزامهما بتيسير عودة اللاجئين الإيفواريين.

٢٦ - وأحرز تقدم أيضاً في مسألة التعاون في ميدان الدفاع. وفي أيلول/سبتمبر، وضع رئيساً أركان الدفاع في كوت ديفوار وليبريا، إلى جانب ممثلي عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار وبعثة الأمم المتحدة في ليبيريا، الصيغة النهائية لخطة عمليات أمنية مشتركة ستنفذ على مرحلتين، في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٣ وكانون الثاني/يناير ٢٠١٤. غير أن تلك العمليات علقت إلى أجل غير مسمى بسبب التحديات المالية التي تواجه الوكالات الأمنية الليبيرية.

٢٧ - وواصلت عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار وبعثة الأمم المتحدة في ليبيريا تعاونهما عن كثب، بما في ذلك عن طريق تبادل المعلومات بشأن الإبلاغ عن الاتجار بالأسلحة والذخائر عبر الحدود، ومن خلال دوريات حدودية منسقة ومنتظمة. وقامت البعثتان بتيسير عقد اجتماعات بين السلطات الإيفوارية والليبيرية، فضلاً عن أفراد عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار وبعثة الأمم المتحدة في ليبيريا. وواصلت العملية أيضاً رصد انتهاكات الحظر دعماً لأعمال الحكومة وفريق الخبراء المعني بكوت ديفوار.

خامساً - إصلاح مؤسسات الأمن وسيادة القانون

٢٨ - بُذلت جهود للمضي قدماً ببرنامج إصلاح قطاع الأمن. وشرعت أمانة مجلس الأمن القومي في تشغيل موقع شبكي بشأن إصلاح قطاع الأمن، وأصدرت مجلة فصلية بشأن إصلاح قطاع الأمن واضطلعت ببعثات ميدانية بدعم من عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار بهدف إنشاء منتديات للحوار المجتمعي الشامل للجميع في جميع أنحاء كوت ديفوار، واجتمع فريق استشاري شهرياً مع المجتمع الدولي من أجل استعراض التقدم المحرز.

٢٩ - وواصلت عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار دعمها لمجلس الأمن القومي. وبُذلت جهود من أجل تمكين الجهات الوطنية المعنية من تعزيز الرقابة المدنية على عملية الإصلاح، واستعادة الثقة، وتعزيز الحوار الوطني. وقُدِّمَ التدريب إلى لجنة الجمعية الوطنية المعنية بالدفاع والأمن، فضلاً عن وسائط الإعلام ومنظمات المجتمع المدني. وبالإضافة إلى ذلك، قدمت عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار الدعم إلى وزارة الداخلية والأمن في صياغة مشاريع قوانين وأنظمة بشأن الهيكل التنظيمي للشرطة الوطنية واختصاصها وسير عملها، فضلاً عن الوضع القانوني لأفراد الشرطة. وقد أعد مشروع خطة عمل لإصلاح الشرطة في تشرين الثاني/نوفمبر. وقُدِّمَت حوالي ١٧٩ دورة تدريبية لأزيد من ٦ ٩٣٧ موظفاً من الموظفين

المكلفين بإنفاذ القوانين بشأن مسائل من قبيل حقوق الإنسان، والنظام العام، ومساهمة المجتمعات المحلية في أعمال الشرطة، وأخلاقيات الشرطة، والخفارة البحرية، وحماية الأطفال، والعنف الجنسي والجنساني، والحماية اللصيقة، وتنظيم حركة المرور، والطب الشرعي، والشرطة القضائية، وتكنولوجيا المعلومات، وإنفاذ قوانين مراقبة المخدرات، والإرهاب، والتزوير. وقدمت عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار وفريق الأمم المتحدة القطري التدريب لنحو ٥٠٠ من أفراد قوات الأمن الوطني بشأن حماية المدنيين.

٣٠ - ومنذ صدور تقرير الأخير، جرى التصدي للعديد من التحديات. فقد تحسنت الرقابة على قطاع الأمن نتيجة لمبادرات الحوار التي تقوم بها أمانة مجلس الأمن القومي، الذي عزز أيضا تعامله مع السلطات المحلية، بوسائل منها حملات التوعية. وقررت الأمانة أيضا إنشاء لجان محلية يقودها حكام المقاطعات المحليون تضم جميع الجهات المعنية بالأمن في جميع أنحاء البلد.

٣١ - وعلى الرغم من هذا التقدم المحرز، ما زالت بعض التحديات مطروحة بسبب التأخر في تنفيذ الاستراتيجية الوطنية لإصلاح قطاع الأمن. وقد كان توسيع نطاق أنشطة إصلاح قطاع الأمن خارج أيدجانب بطيئا، وما زالت الثقة منعدمة بشكل خطير في صفوف قوات الأمن والدفاع وفيما بينها. وثمة انعدام للثقة بين مقدمي الخدمات الأمنية والسكان، وهو ناجم عن النظرة السلبية المتبادلة والافتقار إلى الموارد الكافية لأداء مهام إنفاذ القانون بفعالية.

العدالة والسجون

٣٢ - استمر تحسن حالة الجهاز القضائي خلال الفترة قيد الاستعراض. وفي ٥ أيلول/سبتمبر، بدأت محكمة إيسيا، في غرب البلد، إجراءاتها القضائية، ليصل بذلك عدد المحاكم العاملة إلى ٣٩ محكمة. ومع ذلك، ما زالت هناك تحديات مطروحة. ولم تنعقد المحاكم المسؤولة عن البت في الجرائم الخطيرة، في حين أسهمت الصعوبات المالية في حالات التأخر في عرض مئات القضايا على المحاكم، مما أسهم في تراجع ثقة الجمهور في النظام القضائي.

٣٣ - وفي ٥ كانون الأول/ديسمبر، بلغ عدد المحتجزين ٨ ٧٩١ محتجزا في ٣٣ سجنا في كوت ديفوار. وما زال أمن السجون من التحديات إذ سجلت ١٨ حالة فرار من السجون تمكن فيها ٢٧ سجيناً من الهرب ووقع ١٢ حادثاً من الحوادث الأمنية الأخرى. وعلى الرغم من أن العفو الرئاسي الصادر في ٢٠ أيلول/سبتمبر أدى إلى التخفيف من اكتظاظ السجون، فإن ثمة حاجة إلى الموارد والقدرات من أجل تيسير إدخال تحسينات في الأجل الطويل. ولمعالجة أوجه القصور في الهياكل الأساسية، أعلنت الحكومة عن بناء ١٥ سجنا جديدا.

وواصلت عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار تقديم الدعم وإسداء المشورة التقنية لموظفي السجون بشأن اللوائح وإدارة السجون وتحسين الأمن والإجراءات الجديدة المتعلقة بالسجون.

٣٤ - وبُذلت جهود من أجل تحسين ظروف احتجاز المجرمين الأحداث، مما يشمل إنشاء زنانات منفردة، وتقديم الخدمات الصحية، والخدمات التعليمية أو المهنية لتيسير تأهيلهم على المدى الطويل. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، أسفرت جهود العملية في مجال الرصد والدعوة لدى السلطات القضائية عن إطلاق سراح سجناء في ٣٥ قضية.

سادسا - نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج

٣٥ - ظلت عملية نزع سلاح المقاتلين السابقين وتسريحهم وإعادة إدماجهم تكتسب زخما خلال الفترة قيد الاستعراض، وإن لم يتسن تحقيق الهدف الأصلي المتمثل في نزع سلاح ٣٠ ٠٠٠ من المقاتلين السابقين بحلول نهاية عام ٢٠١٣. ومددت الحكومة مدة العملية إلى غاية ٣٠ حزيران/يونيه عام ٢٠١٥، على أن يكون الهدف المنقح لعام ٢٠١٣ هو ٢٣ ٠٠٠ مقاتل. وفي الوقت نفسه، ارتفع عدد المقاتلين السابقين المؤهلين من ٦٦ ٧٧٧ مقاتلا إلى ٧٤ ٠٦٨ مقاتلا.

٣٦ - وحتى ٥ كانون الأول/ديسمبر، جرى نزع سلاح وتسريح ٤٥٦ ١٥ من المقاتلين السابقين، منهم ١ ٠٠٢ من النساء، بينما جرى جمع وتسجيل وتدمير ٨٣٨ ٥ قطعة سلاح و ٢٥٨ ٠٠٢ طلقة من ذخيرة الأسلحة الصغيرة و ٦ ٨٠٠ من الذخائر المتفجرة، وذلك بدعم من الأمم المتحدة. وبحلول مطلع كانون الأول/ديسمبر، استفاد ما مجموعه ١٥ ٣٨٤ فردا من الأفراد الذين جرى تسريحهم من الدعم في مجال إعادة الإلحاق و/أو إعادة الإدماج في القطاع العام أو القطاع غير الرسمي، وأعيد رسميا إدماج ٤٥٩ ٥ فردا منهم، بما يشمل ٢ ٠٠٢ من الأفراد في إدارة السجون، وقُدّم تدريب مستمر لفائدة ٩ ٤٢٥ فردا بهدف إعادة دمجهم، منهم ٢ ٠٠٠ فرد أعيد دمجهم في دائرة الجمارك و ٥٠٠ فرد أعيد دمجهم في دائرة المياه والغابات.

٣٧ - واستهلت الهيئة الوطنية لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج مبادرتين جديدتين تستهدفان القطاع غير الرسمي في بواكي، وكوروغو، ومان. وفي تشرين الأول/أكتوبر، شُرع في مبادرة أخرى لفائدة ١٠ ٠٦٥ من الأفراد الذين قاموا بعملية "إعادة الدمج الذاتي" ممن سيتلقون التدريب على قيم المواطنة والتدريب المهني. وحتى كانون الأول/ديسمبر، كان ما يقرب من ٨ ٠٠٠ مقاتل سابق قد استفادوا من هذا المشروع.

وبالإضافة إلى ذلك، شرعت عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار في تنفيذ ١٢ مبادرة من المبادرات المجتمعية لإعادة الدمج.

٣٨ - وأجريت حوالي ١١٣ عملية جديدة من عمليات نزع السلاح والتسريح في موقع أنياما بالقرب من أبيدجان، استهدفت أساساً الجماعات المرتبطة بالقوات الجمهورية لكوت ديفوار وعناصر سابقة من القوات الجديدة. وأجريت عمليات أضيّق نطاقاً في الغرب، بدعم من عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار. ومنذ حزيران/يونيه، فُتحت مكاتب ميدانية جديدة تعنى بتزع السلاح في كل من بونديالي وفيركي وأودييني وسان بيدرو وسيغلا وتابو، واضطلع بأنشطة الاتصال والتوعية في جميع أنحاء البلد، بدعم من الأمم المتحدة.

٣٩ - وقدمت دائرة الإجراءات المتعلقة بالألغام المساعدة في عملية تسجيل الأسلحة والذخيرة وتخزينها وتدميرها، وقامت بتدريب قوات الأمن الوطنية على إدارة الأسلحة والذخيرة، وتولت القيام بمشاريع الحد من العنف المسلح في المجتمعات المحلية القريبة من غيغلو. وأسفرت اثنتا عشرة عملية من عمليات جمع الأسلحة أجرتها اللجنة الوطنية المعنية بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة في أبوبو وأنياما وبواكي وبروبو وداباكالي وداناني ولانغيرا وتونكي ويوبوغون عن مشاركة ٣٢٢ مدنياً وجمع ٢٢٩ قطعة سلاح و ١٠٨٧ من المتفجرات و ٢٥١ من القنابل المضادة للأفراد و ٤٢٢ و ١٢ طلقة من ذخيرة الأسلحة الصغيرة.

٤٠ - وواجهت عملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج تحديات بسبب التأخير في وضع اللامسات الأخيرة على أحد البرامج الوطنية وعدم كفاية الموارد المالية. وما زالت عملية إعادة الدمج وإعادة الإدماج تنطوي بوجه خاص على صعوبات بسبب نقص التمويل وفرص العمل. ورغم بذل جهود في مجال إعادة الدمج وإعادة الإدماج تستهدف القطاعين العام والخاص، بما في ذلك في ما يتعلق بقطاع التعليم والقطاع غير الرسمي، فمعظم التقدم الذي أحرز يخص العمالة في القطاع العام والعمل الحر.

سابعاً - بسط سلطة الدولة

٤١ - استأنف موظفو الخدمة المدنية أداء واجباتهم في جميع أنحاء البلد، ولكن سوء الهياكل الأساسية ومحدودية الموارد والافتقار إلى القدرات التقنية والمهنية مسائل تؤدي إلى عرقلة عملية تقديم الخدمات. وجرى إصلاح بعض الهياكل الأساسية العامة في الغرب بدعم تمويلي من صندوق بناء السلام. ومع أن الإدارة المالية استعادت قدرتها على العمل في معظم المناطق،

فإن غياب الموارد الكافية ونقص عدد الموظفين وعدم كفاية التنسيق مسائل أدت إلى تقويض العمليات وأنشطة مراقبة الحدود.

٤٢ - وقامت السلطات المحلية بدور هام في معالجة التوترات والتصدي للتحديات المطروحة في مجالي إنفاذ القانون والأمن، بوسائل منها اللجان الأمنية التي يترأسها حكام المقاطعات. وبدأت المجالس الإقليمية والبلدية تعنى بمسائل التنمية الإقليمية والحوكمة المحلية، ولكن تحديات لا تزال مطروحة في ما يخص المصالحة والتماسك الاجتماعي والنظام العام. واتخذت السلطات المحلية والقيادات الأهلية مبادرات في مجال حل النزاعات والحوار، بما في ذلك عن طريق لجان التوعية والإنذار المبكر التي أنشئت في العديد من مناطق البلد. وحتى الآن، كانت تدخلاتهم محدودة بسبب عدم كفاية الموارد وأوجه القصور الهيكلية والإجرائية.

٤٣ - وأعدت الحكومة عدة وثائق استراتيجية دعماً للتماسك الاجتماعي، على الرغم من أن تمويل التنفيذ لم يكن متيسراً. ولم توضع الصيغة النهائية للسياسة الوطنية للتضامن والتماسك الاجتماعي، التي بدأ العمل بها في أيار/مايو ٢٠١٣ من أجل تنسيق الأنشطة وتعزيز قدرة المؤسسات والجهات المعنية على المساهمة في الحد من التوتر، ولكن أنشئت لجنة توجيهية في أيلول/سبتمبر. أما الكيانات المكلفة بتعزيز التماسك الاجتماعي والمصالحة، فإنها لم تقم بعد بالتنسيق على نحو وثيق فيما بينها.

ثامنا - حقوق الإنسان

٤٤ - لقد بُذلت جهود متواصلة لتحسين حالة حقوق الإنسان. وتلقى أعضاء وموظفو اللجنة الوطنية المعنية بحقوق الإنسان التدريب من عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار بشأن الآليات الدولية والإقليمية لحماية حقوق الإنسان، فضلاً عن أساليب الرصد والتحقيق والتوثيق والإبلاغ. ومع ذلك، كان هناك تخوف من أن تفتقر اللجنة الجديدة إلى الاستقلالية المطلوبة بموجب مبادئ باريس. وسعت الحكومة إلى تحقيق انسجام التشريعات الوطنية مع التزاماتها في إطار المعايير الدولية لحقوق الإنسان من خلال إنشاء لجان مكلفة باقتراح تعديلات على القانونين الجنائي والمدني، وعلى قانون أصول المحاكمات الجنائية وقانون أصول المحاكمات المدنية. وفي ٢١ حزيران/يونيه، انضمت كوت ديفوار إلى اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة.

٤٥ - وعلى الرغم من التقدم المحرز، ظلت هناك مخاوف قائمة بشأن حالة حقوق الإنسان. فقد جرى توثيق انتهاكات جسيمة من قبل عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار في جميع أنحاء البلد، بما في ذلك حالات الإعدام بإجراءات موجزة، والاختفاء القسري، والاعتقال

التعسفي، والاحتجاز غير القانوني، وسوء المعاملة، والتعذيب، وابتزاز الأموال وكسبها بالتهديد والعنف، ويعزى بعض هذه الحالات إلى عناصر من القوات الجمهورية لكوت ديفوار والصيادين التقليديين (الدوزو) والمقاتلين السابقين. ومنذ حزيران/يونيه، قتل ١٦ شخصا على الأقل، وتعرض ٦٥ شخصا للتعذيب وسوء المعاملة، وكان هناك ثلاثة أشخاص في عداد المفقودين، واعتُقل ٧٣ شخصا على نحو تعسفي على يد القوات الجمهورية لكوت ديفوار أو الدوزو. وهدد الاستخدام المفرط للقوة من جانب عناصر القوات الجمهورية لكوت ديفوار حق المدنيين في الحياة وحريتهم وأمنهم. وفي معظم الحالات المبلغ عنها، اعتُقل الجناة واحتجزوا لفترة وجيزة، ولكن أطلق سراحهم فيما بعد بدون محاكمة. وفي بعض الحالات، أحجمت قوات الأمن عن مقاضاة بعض الأفراد النظاميين خشية المواجهة أو الانتقام، لا سيما عندما كان المعنيون من كبار الضباط. وواصلت العملية دعوتها إلى إصلاح القضاء العسكري كي يتسنى القيام بما يكفي من التحقيقات والمحاكمات والاستجابات القضائية فيما يخص الانتهاكات المزعومة لحقوق الإنسان من جانب قوات الأمن.

العنف الجنسي

٤٦ - تزايدت حوادث العنف الجنسي والجنساني المبلغ عنها منذ صدور تقرير الأخير. فمنذ ١٥ حزيران/يونيه، أُبلغ عن ١٦٢ حالة اغتصاب، بما في ذلك ١٩ من حالات الاغتصاب الجماعي و ٤ حالات اعتداء على فتيان، وكان ٦٠ في المائة من الضحايا أطفالا. ويعزى استمرار الإفلات من العقاب على ارتكاب هذه الانتهاكات إلى انخفاض معدلات الملاحقة القضائية، وإعادة تصنيف الاغتصاب بوصفه "اعتداء منافيا للآداب"، وارتفاع تكاليف الشهادات الطبية التي تثبت وقوع الاغتصاب، فضلا عن الممارسة المتمثلة في تسوية هذه الحالات خارج نطاق نظام العدالة الرسمي بمساعدة شيوخ القبائل.

٤٧ - وتقدم عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار، بالاشتراك مع الاتحاد الأوروبي ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة، الدعم لمشروع يهدف إلى تحسين إمكانية اللجوء إلى القضاء، بوسائل منها إقامة عيادات تقدم المشورة القانونية بالجمان إلى ضحايا العنف الجنسي في بوندوكو، وبواكي، وغيلو، وكور هوغو، ومان، وسان بيدرو. وبالإضافة إلى ذلك، قامت العملية إلى جانب فريق من خبراء الأمم المتحدة المعنيين بسيادة القانون والعنف الجنسي في حالات النزاع بتيسير مبادرة أتاحت لكوت ديفوار فرصة للتعلم من الخبرة التي اكتسبتها سيراليون في مجال مكافحة العنف الجنسي، وهو ما كشف عن الحاجة إلى تعزيز الجهود المبذولة في

كوت ديفوار من أجل تعبئة الإرادة السياسية اللازمة لاعتماد استراتيجية وطنية لمكافحة العنف الجنسي والجنساني وإصلاح الإطار القانوني.

حماية الأطفال

٤٨ - استمر الإبلاغ عن الممارسات التقليدية الضارة. فمنذ شهر حزيران/يونيه، جرى توثيق ١٢٤ حالة من حالات تشويه الأعضاء التناسلية للإناث و ٨ حالات للزواج القسري أو المبكر، بالإضافة إلى ٧ حالات للتجار بالأطفال لاستغلالهم في العمل.

تاسعا - وسائل الإعلام

٤٩ - لقد عاد خطاب الكراهية إلى الظهور مجددا في بعض وسائل الإعلام. وفي أيلول/سبتمبر، أكد رئيس الوزراء من جديد التزام الحكومة بضمان أن تكون وسائل الإعلام العامة في متناول جميع الأطراف السياسية المعنية. وبعد ذلك بوقت قصير، غطى التلفزيون الوطني حدثا سياسيا نظمته الجبهة الشعبية الإيفوارية في غانيوا. وفي تشرين الثاني/نوفمبر، قُتل صحفي في أبيدجان وخُطف آخر وأُفرج عنه من قبل أفراد مجهولين. وواصلت العملية تنفيذ أنشطتها الرامية إلى تعزيز الأخلاقيات المهنية وتعزيز حس المسؤولية في تغطية التطورات السياسية وغيرها من التطورات الحساسة. وواصلت محطاتها الإذاعية (ONUCI FM) بث المعلومات في جميع أنحاء البلاد بتزاهة وموضوعية.

عاشرا - الوضع الاقتصادي

٥٠ - في عام ٢٠١٢، نما الناتج المحلي الإجمالي ليصل إلى ما نسبته ٩,٨ في المائة، وهو ما يشكل زيادة مقارنة بالنمو السلبي البالغ ٤,٧ في المائة الذي سُجل في عام ٢٠١١. وانخفض معدل التضخم من ٩ في المائة في عام ٢٠١١ إلى ٣,٦ في المائة بحلول شباط/فبراير ٢٠١٣. ويعزى نهوض الاقتصاد جزئيا إلى الاستقرار السياسي؛ والدعم المالي المقدم من الشركاء الدوليين؛ وإنجاز مبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون في تموز/يوليه ٢٠١٢. وارتفعت إيرادات الدولة بسبب زيادة الصادرات من السلع المصنعة والمنتجات الزراعية مثل المطاط وزيت النخيل والموز، في حين يُتوقع أن تزيد صادرات الكاكاو بنسبة ٢,٨ في المائة.

٥١ - ويرجح أن تتعزز إمكانات نمو كوت ديفوار بفضل الإصلاحات الجارية، لا سيما الإصلاحات التي تمس قطاعات البن، والكاكاو والكهرباء، والنظام القضائي، وقطاع الأعمال، وإدارة القطاع العام، والخدمات الاجتماعية الأساسية. وفي ٦ تشرين الثاني/نوفمبر، حُكم على ١٣ من المسؤولين التنفيذيين سابقا في شركات عامة وخاصة للكاكاو والبن

بالسجن لمدة ٢٠ عاما بتهمة اختلاس الأموال العامة. وفي ٢٢ تشرين الثاني/نوفمبر، أُوصي في إطار نظام عملية كمبرلي لإصدار شهادات المنشأ برفع الحظر الذي تفرضه الأمم المتحدة على بيع الماس الإيفواري.

حادي عشر - الحالة الإنسانية

٥٢ - استمر تحسن الحالة الإنسانية في كوت ديفوار، ولكن بعض الجيوب التي يتوطن فيها الضعف لا تزال قائمة. وحتى الآن خلال عام ٢٠١٣، قامت مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين والمنظمة الدولية للهجرة بمساعدة أزيد من ١٦ ٠٠٠ لاجئ من بلدان الجوار على العودة طوعاً إلى أوطانهم، وهو ما يتجاوز الهدف الذي وُضع لعام ٢٠١٣. وحتى ٥ كانون الأول/ديسمبر، كان حوالي ٧٥ ٠٠٠ لاجئ إيفواري لا يزالون خارج البلد، منهم ٥٥ ٠٠٠ في ليبيريا.

٥٣ - ولتعزيز حماية المدنيين، تولت وكالات متخصصة في مجال الحماية تقديم تدريب مكثف لعناصر القوات الجمهورية لكوت ديفوار، ومن هذه الوكالات مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين واليونيسيف وصندوق الأمم المتحدة للسكان ومكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، وذلك تحت قيادة مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان. ووفرت العملية الحراسة الإنسانية لقوافل العائدين الإيفواريين، وأجرت دوريات في مناطق العودة. وبالإضافة إلى ذلك، حظيت إعادة إدماج المشردين السابقين على نحو مستدام بدعم من وكالات تابعة للأمم المتحدة ومنظمات غير حكومية نفذت برامج في الغرب تركز على تقديم الخدمات الاجتماعية الأساسية.

٥٤ - وظلت الفئات الضعيفة من السكان في الغرب والشمال متضررة من جيوب سوء التغذية وانعدام الأمن الغذائي ونقص الخدمات الأساسية. ولم تتوفر سوى نسبة ٣٠ في المائة من الـ ٩٠ مليون دولار المطلوبة لتغطية تكاليف الأنشطة الإنسانية لعام ٢٠١٣، وهو ما يعوق تقديم المساعدة اللازمة لأكثر الفئات ضعفاً. وفي نفس الوقت، في سياق التحول من أنشطة الإغاثة الإنسانية إلى أنشطة دعم التنمية، شكّلت في تموز/يوليه لجنة تشترك في رئاستها الحكومة والأمم المتحدة، وأسندت لها مسؤولية التنسيق بين جميع الجهات الفاعلة في مجال المساعدات الإنسانية والتنمية على الصعيدين الوطني والدولي.

٥٥ - وكما هو مبين في الفقرة ٥ أعلاه، ثمة فرصة سانحة الآن لمئات الآلاف من الأشخاص المعرضين لخطر الوقوع في انعدام الجنسية لاكتساب جنسية كوت ديفوار. ومع

ذلك، تشير تقديرات اليونيسيف إلى أن ٢,٨ مليون طفل ما زالوا غير مسجلين وليست لديهم شهادات الميلاد اللازمة لكفالة احترام حقوقهم.

ثاني عشر - سلامة الموظفين وأمنهم

٥٦ - ظل النشاط الإجرامي، بما في ذلك السرقة والسطو على المنازل، يشكل أكبر تهديد لموظفي الأمم المتحدة، بيد أن العناصر المسلحة وقطاع الطرق أيضا شكلوا أخطارا جسيمة على الموظفين. وفي الفترة بين ١٥ حزيران/يونيه و ٥ كانون الأول/ديسمبر، تعرض خمسة من موظفي الأمم المتحدة لجرائم تنطوي على استخدام أسلحة نارية، بينما تعرض ثلاثة آخرون لجرائم لم تستخدم فيها أسلحة، مثل السطو على المنازل والسرقة والاعتداء. ولقي ثلاثة من موظفي الأمم المتحدة حتفهم من جراء المرض.

ثالث عشر - نشر عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار

العنصر العسكري

٥٧ - حتى ٥ كانون الأول/ديسمبر، بلغ قوام العنصر العسكري للعملية ٦٦٩ ٨ من الأفراد العسكريين، بما في ذلك ٤٨١ ٨ من القوات وضباط الأركان و ١٨٨ مراقبا عسكريا، مقارنة بالحد الأقصى المأذون به وهو ٨٣٧ ٨ فردا. ونشر العنصر العسكري التابع للبعثة في ١٠ كتائب، بما فيها أربع كتائب في الغرب، وثلاث كتائب في الشرق، وثلاث كتائب في أبيدجان، فضلا عن عناصر التمكين.

٥٨ - وبالتشاور مع الحكومة، واصلت عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار التخطيط لانسحاب وإعادة تشكيل وجودها العسكري، الذي سيتكون من ١٣٧ ٧ من الأفراد العسكريين بحلول ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٤، مع التركيز على المناطق البالغة الخطورة. وسيجري سحب الأفراد الـ ٢٤٩ الذين يوفرون الأمن لأعضاء الحكومة والأطراف السياسية الرئيسية بحلول ٣١ كانون الأول/ديسمبر، عندما تتولى وكالات الأمن الإيفوارية القيام بهذه المسؤوليات.

٥٩ - وواصلت عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار وبعثة الأمم المتحدة في ليبيريا دعم بعضهما البعض من خلال ترتيبات التعاون بين البعثات وتعزيز الأنشطة المشتركة والمنسقة. وكما هو مبين في تقاريري السابقة عن عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار وبعثة الأمم المتحدة في ليبيريا، واصل المسؤولون عن التخطيط وضع خيارات لإنشاء قوة للرد السريع ضمن القوام العسكري المأذون به للعملية، يتم تشكيلها وتجهيزها بحيث تستجيب لما يقع من

حوادث في كوت ديفوار. ومن شأن هذه القوة أن تقدم أيضا الدعم في حال وقوع تدهور خطير في الحالة الأمنية في ليبيريا متى بلغت بعثة الأمم المتحدة في ليبيريا قوامها العسكري المتبقي في منتصف عام ٢٠١٥، وأن تستجيب للأزمات الأخرى في المنطقة دون الإقليمية، حسب الاقتضاء. وإني أعترز تقديم مقترح مفصل في هذا الصدد في تقريرني عن عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار الذي سيصدر في أيار/مايو ٢٠١٤.

عنصر الشرطة

٦٠ - في ٥ كانون الأول/ديسمبر، بلغ قوام عنصر شرطة عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار ٢٤١ ١ من الأفراد، بما في ذلك ٤٣٥ من فرادى ضباط الشرطة المنتشرين في جميع أنحاء البلد، وكذلك ٨٠٦ من الأفراد العاملين في خمس وحدات للشرطة المشكلة المنتشرة في أيدججان، وبواكي، ودالوا، وغيلو، وياموسوكرو، وتاي. ويضم عنصر الشرطة ٣٢ امرأة.

العنصر المدني

٦١ - حتى ٥ كانون الأول/ديسمبر، شملت ٣١٠ ١ وظائف من الوظائف التي وافقت عليها الجمعية العامة وعددها ٤٦٣ ١ وظيفة، موظفين مدنيين دوليين ووطنيين (منهم متطوعو الأمم المتحدة)، وشغلت النساء ٢٥ في المائة من تلك الوظائف. ومن بين الموظفين الـ ٥٧٥ المكلفين بالأعمال الفنية (من فيهم موظفون الأمن)، كانت ١٨٥ امرأة.

٦٢ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، جرى الاضطلاع بعدد من العمليات الاستراتيجية بهدف موازنة العنصر المدني للبعثة مع تغيير أولويات البعثة، مع القيام في الوقت نفسه بتعزيز وجودها الميداني من أجل دعم السلطات المحلية بشكل أفضل، ولا سيما في غرب البلد وفي المناطق الحساسة الأخرى.

السلوك والانضباط

٦٣ - واصلت العملية جهودها الرامية إلى تفادي أن يبدو عن أي فرد من أفرادها أي سوء سلوك، وضمان سياسة عدم التسامح إطلاقا مع الاستغلال والانتهاك الجنسيين. وشملت هذه الجهود تدريب جميع فئات العاملين في البعثة، إلى جانب إجراء عمليات تقييم للمخاطر، والقيام بحملات إعلامية في جميع أنحاء البلد. وخلال الفترة من ١٥ حزيران/يونيه إلى ٥ كانون الأول/ديسمبر، أُبلغ عن تسعة ادعاءات متصلة بارتكاب سوء سلوك خطير وأُحيلت للتحقيق فيها، وكان من بينها أربعة ادعاءات متصلة بالاستغلال والاعتداء الجنسيين.

رابع عشر - التخطيط الاستراتيجي لعملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار

النقاط المرجعية

٦٤ - طلب إلى مجلس الأمن في قراره ٢١١٢ (٢٠١٣) صقل النقاط المرجعية الاستراتيجية التي عرضتها في تقريره السابق عبر عرض أهداف مفصلة وقابلة للتحقيق لقياس التقدم المحرز في تحقيق الاستقرار الطويل الأجل والإعداد لعملية التخطيط للمرحلة الانتقالية. وعقب إجراء مشاورات مكثفة، إضافة إلى النقاط المرجعية الثلاث المحددة في تقريره الأخير (الأمن والاستقرار؛ والحوار السياسي والمصالحة؛ والعدالة وحقوق الإنسان)، اتفقت الأمم المتحدة والحكومة على إضافة نقطة مرجعية رابعة هي: توطيد واستعادة سلطة الدولة. وجميع هذه النقاط المرجعية أساسية للحفاظ على السلام والاستقرار، وقد تم الاتفاق عليها في إطار مشاورات وثيقة مع حكومة كوت ديفوار. وترد النقاط المرجعية والأهداف القابلة للتحقيق المتصلة بها المتفق عليها مع الحكومة في المرفق الأول لهذا التقرير.

المزايا النسبية لعملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار وللفريق الأمم المتحدة القطري

٦٥ - عملاً بقرار مجلس الأمن ٢١١٢ (٢٠١٣)، استعرضت عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار وفريق الأمم المتحدة القطري جميع المهام المدنية التي تضطلع بها البعثة، بغرض تحديد الشركاء الأنسب لتولي تلك المسؤوليات في نهاية المطاف، وكذلك المهام التي يمكن بالفعل نقلها إلى الفريق القطري أو إلى الحكومة. وانطوت هذه العملية على إنشاء فرقة عمل تابعة للأمم المتحدة مكلفة بتحديد جميع الأنشطة التي تقوم بها البعثة، وتحديد المهام التي يمكن نقلها، ووضع استراتيجيات وآليات للمضي قدماً بعملية نقل الأنشطة المدنية عموماً. وكشفت النتائج الأولية عن مجالات يمكن أن يضطلع فيها الفريق القطري في المستقبل القريب ببعض مسؤوليات البعثة، ولا سيما تلك المتصلة بالمسائل الجنسانية، وحماية الطفل، وفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، وكشفت كذلك عن فرص لزيادة أوجه التآزر في مجالات مثل قضاء الأحداث وسيادة القانون. وترد هذه المجالات في المرفق الثاني لهذا التقرير، وكذلك المهام المرتبطة أساساً بعمليات حفظ السلام التي ليس من المرجح أن تستمر بعد انسحاب البعثة من البلد.

٦٦ - واتضح من عملية الاستعراض حتى الآن أن معظم وكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها تُقلص وجودها في كوت ديفوار بسبب الافتقار إلى التبرعات المالية الكافية لمواصلة أنشطتها الحالية، ناهيك عن الاضطلاع بمسؤوليات إضافية. وفضلاً عن ذلك، وجود هذه الكيانات خارج أيدجان محدود. ولهذا، من الضروري أن تركز عملية الانتقال المدنية في

كوت ديفوار على نقل المهام المدنية التي تقوم بها عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار إلى السلطات الإيفوارية، وفي الوقت نفسه يلزمها أن تسعى لإيجاد خيارات تضمن للفريق القطري ما يحتاج إليه من موارد بشرية ومالية للاضطلاع بمهام إضافية. وهناك خطر واضح ما لم يقترن نقل المهام البالغة الأهمية إلى الفريق القطري بتخصيص موارد إضافية، فقد لا تُنفذ تلك المهام بالمرّة، مما قد يقوض المكاسب الضرورية للحفاظ على السلام والاستقرار. وستتضمن الخطوات التالية في العملية إجراء تحليل شامل للموارد التي يحتاجها الفريق القطري للاضطلاع بفعالية بالمهام التي ستنقل إليه من عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار، وكذلك وضع خطة لتعبئة الموارد.

٦٧ - ومن الآن فصاعداً، ستدمج هذه العملية في إطار التخطيط الأوسع نطاقاً لإعادة تشكيل المشاركة المدنية للأمم المتحدة في كوت ديفوار، مع الأخذ في الاعتبار الانتخابات التي ستجري في عام ٢٠١٥، فضلاً عن الفرص المتاحة لمواصلة جهود الإصلاح والمصالحة الجارية حالياً. وهناك عدة عوامل ضرورية لضمان الانتقال من حفظ السلام بفعالية وعلى نحو مستدام على المدى البعيد. وقد برهنت العملية حتى الآن على أهمية إمساك الحكومة بقوة بزمام العملية الانتقالية وقيادتها لها. ولذلك يجب أن يتم التخطيط في ظل التشاور الوثيق مع الحكومة لضمان الاتساق مع الأولويات الوطنية التي ستدعمها الأمم المتحدة. وعلاوة على ذلك، يجب التحضير بعناية لنقل المهام المدنية التي تقوم بها عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار في نهاية المطاف إلى السلطات الإيفوارية، الأمر الذي سيتطلب، على الأرجح، تقديم الدعم على المستوى الثنائي ومن الشركاء الآخرين. وإني أعتزم تقديم معلومات مستكملة عن عملية التخطيط لنقل المهام المدنية في تقاريري المقبلة عن عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار.

خامس عشر - ملاحظات

٦٨ - ما فتئت كوت ديفوار، شعباً وحكومة، تُحرز تقدماً نحو تحقيق السلام والاستقرار الدائمين والازدهار الاقتصادي المشترك، وما زلت أشعر بالتفاؤل بشأن آفاق البلد. وقد تحسّن المناخ السياسي والأمني بشكل ملحوظ مما أدى إلى تحقيق مكاسب ملموسة في البلد. وينبغي تهنئة الرئيس واثار وحكومته على توفير القيادة التي أسهمت في تحقيق هذا التحسن.

٦٩ - وسيتطلب ترسيخ هذه المكاسب لصالح المجتمع برمته التزام جميع الإيفواريين بالمشاركة في عمليات شاملة ومجدية بهدف التغلب على الانقسامات السياسية والاجتماعية المتبقية. وأود الترحيب ببوادر المصالحة التي أبدتها الحكومة تجاه المعارضة، وأدعو جميع الأطراف المعنية إلى تجديد التزامها بالحوار السياسي بروح ملؤها الرغبة في التوافق. فهذا

الحوار عنصر أساسي من عناصر عملية المصالحة الوطنية الأعمّ التي تتطلب مشاركة جميع شرائح المجتمع الإيفواري، بما في ذلك المجتمع المدني والمجموعات النسائية.

٧٠ - ونظراً لاقتراب انتخابات عام ٢٠١٥ التي ستكون من المعالم الكبرى بالنسبة للبلد، أحثُّ جميع الأطراف السياسية المعنية على التعجيل بعملية تنفيذ الإصلاحات اللازمة من أجل تعزيز شرعية ونزاهة النظام السياسي، بما في ذلك الإصلاحات المتعلقة بتشكيل اللجنة الانتخابية المستقلة وتنقيح قائمة الناخبين. وستواصل ممثلي الخاصة لكوت ديفوار بذل مساعيها الحميدة للمساعدة على تيسير تهيئة بيئة مواتية لإجراء انتخابات سلمية وشفافة وذات مصداقية. وفي هذا الصدد، من الحيوي أن يتجنب جميع الأطراف، بما في ذلك وسائل الإعلام، استخدام لغة استفزازية أو تحريضية يمكن أن تؤدي إلى تأجيج الحقد والعنف.

٧١ - وسيؤثر العديد من العوامل الأخرى على سرعة التمام جراح الماضي، بما في ذلك المشاكل المتصلة بحيازة الأراضي، والجنسية، والهوية. ولذلك أرحب بالتشريع الذي سنّ في الآونة الأخيرة والهادف إلى التخفيف من العقبات المتصلة بالجنسية، ومنح أصحاب الأراضي في المناطق الريفية مهلة إضافية لإثبات حقوقهم العرفية المتصلة بملكية الأراضي، كما أرحب بانضمام كوت ديفوار إلى الاتفاقيتين الدوليتين المتعلقةتين بمنع حالات انعدام الجنسية ومركز الأشخاص عديمي الجنسية. وسيكون الالتزام بتسوية تلك المظالم الكامنة وتخصيص الموارد لذلك أساسيان لمنع ظهور السخط والتوترات في المستقبل.

٧٢ - ورغم التحسن الكبير الذي شهدته الحالة الأمنية، فلا يزال هناك العديد من الاتجاهات المثيرة للقلق مثل جرائم العنف وأعمال اللصوصية. وفي العديد من الحالات، ترتكب هذه الجرائم على يد القوات المكلفة بحماية السكان نفسها. ولذلك، إنني أرحب بالمبادرة التي اتخذتها الحكومة لمعالجة مشكلة العناصر المسلحة ونقاط التفتيش غير المشروعة التي تقيمها هذه العناصر في جميع أنحاء البلد. وأحثُّ أيضاً على التعجيل بالجهود الرامية إلى إصلاح قطاع الأمن، بسبل من بينها إنشاء سلسلة قيادة فعالة، ونظام عدالة عسكرية وتخصيص اعتمادات كافية في الميزانية لكفالة تلقي العاملين في مجال إنفاذ القانون التدريبات والمعدات الملائمة لأداء مهامهم، مما سيساعد على بناء ثقة الجمهور.

٧٣ - وقد حدد الرئيس هدفا طموحا يتمثل في نزع سلاح جميع المقاتلين السابقين بحلول حزيران/يونيه ٢٠١٥، وسيطلب ذلك التزام ودعم جميع الشركاء الوطنيين والدوليين، وإنني أحثهم على مضاعفة الجهود من أجل توفير فرص فعلية لإدماج المقاتلين السابقين. وأدعو الحكومة أيضاً إلى صياغة خطة وتخصيص ميزانية لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج

على المدى الطويل، مما يشمل وضع آليات ملموسة لإدارة التوقعات المتصلة بالمخارين السابقين والتخفيف من احتمال تدخلهم في هذه العملية.

٧٤ - ورغم الجهود التي بُدلت لتحسين قطاعي القضاء والسجون، ما زال تراكم القضايا يساهم في طول فترات الاحتجاز التحفظي. وأود هنا أن أشدد على أهمية بذل كافة الجهود الممكنة من أجل حماية حقوق الأشخاص الذين سُحَاكَمُون في كوت ديفوار على الجرائم التي يُزَعَمُ أنها ارتُكبت خلال أزمة ما بعد الانتخابات. وأكرر دعوتي إلى تعزيز الجهود المبذولة لتنفيذ عمليات العدالة الانتقالية بحياذ، بصرف النظر عن الانتماء السياسي، وإلى إعادة نشر سلطات مدنية تمثل الشعب وتقديم الخدمات للسكان في جميع أنحاء البلد.

٧٥ - وما زلت أشعر ببالغ القلق بسبب التأخير في التحقيقات المتعلقة بقضايا كبرى مثل مقتل سبعة حفظة سلام تابعين للأمم المتحدة في حزيران/يونيه ٢٠١٢، والهجوم الذي استهدف مخيم ناهييلي للمشردين داخليا في تموز/يوليه ٢٠١٢. وأود أن أعيد التأكيد على مسؤولية الحكومة عن تقديم مرتكبي تلك الجرائم الشنيعة إلى العدالة وضمان تعويض الضحايا وأسراهم.

٧٦ - وأرحب بتصديق كوت ديفوار على اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، ولكني ما زلت أشعر ببالغ القلق من استمرار انتهاكات حقوق الإنسان وزيادة العنف الجنسي والعنف الجنساني. ويجب اتخاذ تدابير عاجلة لمكافحة الإفلات من العقاب على ارتكاب هذه الجرائم وضمان حماية المدنيين، ولا سيما النساء والأطفال. وتكتسي أنشطة الوقاية والتوعية أهمية في عكس مسار هذا الاتجاه السلبي.

٧٧ - ومع أن عودة اللاجئين والمشردين داخليا إلى مناطقهم الأصلية مؤشر إيجابي على تحسّن الوضع، ما زلت أشعر بالقلق من هشاشة الوضع في المنطقة الحدودية مع ليبريا التي ما زلت تشكل تهديدا خطيرا للبلد والمنطقة دون الإقليمية، وإني أرحب بالجهود المبذولة لتحسين الحالة الأمنية في هذه المناطق. وفي الوقت نفسه، سيتطلب ضمان إدماج العائدين الضعفاء بشكل مستدام أن تقوم الحكومة، بدعم من شركائها، بكفالة توفير قدر كافٍ من المساعدات الإنسانية والخدمات الأساسية في مجتمعات العائدين.

٧٨ - وقد أحرزت بلدان المنطقة تقدما هاما على مستوى تعزيز التعاون. وإني أرحب بانتهاء اتحاد نهر مانو من صياغة استراتيجية أمنية حدودية. فعلاقات حسن الحوار والتعاون تكتسي أهمية حاسمة بالنسبة للأمن الإقليمي. ويسرني أن حكومتي كوت ديفوار وليبريا حافظتا على التزامهما بزيادة التعاون فيما بينهما، وستواصل بعثة الأمم المتحدة في ليبريا وعملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار وفريقا الأمم المتحدة القطريان دعم هذا التعاون.

٧٩ - وأرحب بالتعاون بين الأمم المتحدة والحكومة الذي أدى إلى وضع النقاط المرجعية التي يتضمنها مرفق هذا التقرير. وقد مثلت عملية تحليل المزايا النسبية لعملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار وللفريق القطري خطوة هامة أولى أيضا في عملية التخطيط لنقل المهام المدنية، وهي خطوة كشفت بالفعل عن فرص متاحة لتعزيز أوجه التآزر. وتهدف كلتا العمليتين إلى تيسير التخطيط لنقل المسؤوليات الأمنية والمدنية التي تضطلع بها عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار في نهاية المطاف. وهناك خطر واضح إذا لم يقترن نقل المهام البالغة الأهمية إلى الفريق القطري بتخصيص موارد إضافية، وهو عدم تنفيذ تلك المهام بالمرّة، مما قد يقوض المكاسب الحيوية للحفاظ على السلام والاستقرار. وإني أناشد جميع الأطراف المعنية، ولا سيما الشركاء الثنائيين والجهات المانحة الأخرى، توفير الموارد الكافية للفريق القطري وللجهود الرامية إلى بناء القدرات الوطنية من أجل تيسير هذه العملية الانتقالية.

٨٠ - ويجب اتخاذ جميع الاحتياطات اللازمة لتفادي حدوث أي انتكاسات خطيرة في المكاسب التي حققتها، بشق الأنفس، عمليات حفظ السلام في غرب أفريقيا خلال العقد الماضي. ويجب التخطيط بعناية وحذر لضمان تزويد بعثات الأمم المتحدة بالإمكانات الكافية للقيام بالمهام الموكّلة لها. ولذلك، أعتزم أن أقدم، في تقريرى المقبل، توصيات بشأن تشكيلة العنصر العسكري لعملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار في الفترة من حزيران/يونيه ٢٠١٤ إلى انتخابات تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٥ في هذا البلد.

٨١ - وأود أن أتقدّم بالشكر إلى ممثلي الخاصة لكوت ديفوار، عايشاتو منداودو، على دورها القيادي، وإلى جميع الأفراد المدنيين والعسكريين العاملين تحت راية الأمم المتحدة لالتزامهم بتحقيق السلام والاستقرار في كوت ديفوار. وأود أيضا أن أتقدّم بالشكر إلى جميع البلدان المساهمة بقوات وأفراد شرطة، وإلى الاتحاد الأفريقي، والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، واتحاد نهر مانو، والمنظمات الإقليمية الأخرى، والشركاء الثنائيين والمتعددي الأطراف، وإلى وكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها، والمنظمات غير الحكومية، وجميع الشركاء الآخرين، لإسهامهم الهام في توطيد الأمن والسلام والاستقرار في كوت ديفوار.

المرفق الأول

النقاط المرجعية

أولاً - الحوار السياسي/المصالحة الوطنية

النقطة المرجعية: إحراز تقدم مستدام نحو المصالحة الوطنية من خلال الحوار السياسي والاجتماعي الشامل وإجراء دورة انتخابية سلمية وذات مصداقية اعتباراً من عام ٢٠١٥

مؤشرات التقدم

- ٢٠١٣-٢٠١٤ اتخاذ السلطات العامة خطوات لضمان وصول المعارضة إلى الآليات المؤسسية التي يعترف بها الدستور
 - بيان ضحايا الحرب والأضرار الناجمة عنها في وثيقة للسياسات الوطنية عن التعويضات المخصصة للضحايا وعن رعايتهم
 - تنفيذ القانون المتعلق بتمويل الأحزاب السياسية بفعالية
 - إحراز تقدّم في تعميم المراعاة الشاملة للمنظور الجنساني في الحوار السياسي والاجتماعي من خلال التشجيع على زيادة تمثيل النساء في عمليات صنع القرار السياسي ومشاركتهن الفعالة في الحياة الاجتماعية والسياسية في البلد
 - إصلاح الإطار الانتخابي، بما في ذلك سن قانون لإنشاء لجنة انتخابية مستقلة وتنظيمها وتمويلها
 - اتخاذ السلطات الوطنية والإقليمية والمحلية تدابير اجتماعية وقانونية وسياسية للحد من النزاعات على الأراضي والنزاعات الطائفية
 - استمرار إعادة اللاجئين إلى أوطانهم وعودة المشرّدين داخلياً وإعادة إدماجهم في مواطنهم الأصلية أو مناطق العودة دون وقوع حوادث كبرى
 - اعتماد قانون جديد للأراضي وتنفيذه بفعالية في إدارة النزاعات على الأراضي.
-
- ٢٠١٤-٢٠١٥ التوصل إلى توافق في الآراء بين الأغلبية والمعارضة في إطار الحوار السياسي، مما يمهد الطريق إلى المصالحة الوطنية من أجل اعتماد مقاربة شاملة لإيجاد حلول لمشاكل كوت ديفوار السياسية والاقتصادية والاجتماعية
 - التعرّف على هوية ضحايا الحرب وفقاً للسياسة الوطنية وبدء العمل على إنصافهم ورعايتهم. واستمرار تعميم المراعاة الشاملة للمنظور الجنساني في الحوار السياسي والاجتماعي، بوسائل منها تشجيع تمثيل أكبر للنساء في عمليات صنع القرار السياسي ومشاركتهن الفعالة في الحياة الاجتماعية والسياسية في البلد
 - إجراء تعداد شامل للناخبين يفضي إلى استكمال قائمة الناخبين
 - اعتماد جدول زمني انتخابي متوافق عليه ونشره وفق القانون الانتخابي
 - بدء ظهور نتائج التدابير الاجتماعية والقانونية والسياسية من خلال إسهامها في الحد من النزاعات،

بما في ذلك التفاعلات على الأراضي والتفاعلات الطائفية

- إنجاز عملية إعادة اللاجئين إلى أوطانهم وعودة المشردين داخلياً ودعمهم في مواطنهم الأصلية أو مناطق العودة، وحصولهم على الخدمات الاجتماعية الضرورية لإتمام عملية الإدماج بنجاح
- تنفيذ الدولة لقانون الأراضي بفعالية
- استمرار عمليات الإخلاء من الغابات المصنّفة والحدائق العامة الوطنية والمحميات بطريقة منظّمة أمثالاً للقانون.

- ضمان مؤسسات كوت ديفوار سلاسة إجراء الانتخابات (التنظيم والتمويل والأمن وتسوية المنازعات)، بأقل قدر ممكن من الدعم الدولي
- استمرار إنصاف الضحايا ورعايتهم بصورة مستدامة
- تحقيق زخم في مجال تعميم المراعاة الشاملة للمنظور الجنساني في الحوار السياسي والاجتماعي، وذلك من خلال تشجيع تمثيل أكبر للنساء في عمليات صنع القرار السياسي ومشاركتهن الفعالة في الحياة الاجتماعية والسياسية في البلد
- عقد انتخابات سلمية وذات مصداقية، مما يهيئ بيئة سلمية بعد الانتخابات ويسرّ تعزيز عملية المصالحة الوطنية والتطبيع في كوت ديفوار
- تنفيذ الدولة قانون الأراضي بفعالية
- استمرار عمليات الإخلاء من الغابات المصنّفة والحدائق العامة الوطنية والمحميات بطريقة منظّمة أمثالاً للقانون.

ثانياً - الأمن والاستقرار

النقطة المرجعية: إحراز تقدّم مطرد نحو الحد من التهديدات المسلحة، وإعادة إدماج ٦٥ ٠٠٠ مقاتل سابق وإصلاح مؤسسات الأمن الوطني لمواجهة التهديدات الداخلية والعبارة للحدود

مؤشرات التقدم

- استمرار تحسّن الاستقرار والأمن في المناطق الحضرية والريفية والحدودية في كوت ديفوار، وذلك من خلال عمل قوات الأمن الوطنية الفعال والخاضع للمساءلة
- استمرار نزع سلاح وتسريح وإعادة إدماج ٣٠ ٠٠٠ مقاتل سابق، وتحقيق زيادة فعلية في عدد الأشخاص المسرحين الذين أعيد إدماجهم في النسيج الاجتماعي والاقتصادي
- استمرار عمليات جمع وتأمين الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، وتحقيق زيادة كبيرة في عدد الأسلحة التي سجلتها اللجنة الوطنية لمكافحة انتشار الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة والسلطات المحلية
- إحراز تقدّم في الأنشطة المجتمعية المتعلقة بتوفير الحوافز والاستجابة في إطار برنامج الحد من العنف المسلح، بما يؤدي إلى تحقيق زيادة فعلية في تمويل المشروعات المجتمعية الصغيرة

- إحراز تقدّم كبير في تنفيذ استراتيجية مستدامة لإصلاح قطاع الأمن الوطني واستراتيجية الأمن القومي
- ضمان تعميم المراعاة الشاملة للمنظور الجنساني، بوسائل منها تشجيع تمثيل أكبر للنساء في عمليات صنع القرار المتعلقة بإصلاح القطاع الأمني ومشاركتهن الفعالة في تنفيذ هذا الإصلاح
- وضع خطة عمل لمكافحة العنف الجنسي منبثقة من الاستراتيجية الوطنية لمكافحة العنف الجنساني وتنفيذها من قبل المؤسسات الأمنية الوطنية
- إنشاء آليات للمراقبة الديمقراطية لقوات الدفاع والأمن وأداؤها لمهمتها بشكل جيد
- تعزيز حكومة كوت ديفوار تعاونها مع البلدان المجاورة والشركاء الإقليميين من أجل تشديد التدابير الأمنية في المناطق الحدودية، وذلك وفقاً لسياستها دون الإقليمية واتفاقات التعاون التي أبرمتها
- تدريب قوات الدفاع والأمن لتفهم القانون الإنساني الدولي وحقوق الإنسان وتحرّمها على نحو أفضل.

- تعزيز قدرة الحكومة على معالجة التحديات الأمنية على الحدود وفي مناطق التوتر وعلى حماية المدنيين ٢٠١٤-٢٠١٥
- تحديد أدوار قوات الدفاع والأمن ومسؤولياتها بوضوح، وكذلك إرساء التسلسل القيادي، في ما يتعلق بحماية المدنيين
- ضمان تعميم المراعاة الشاملة للمنظور الجنساني، بوسائل منها تشجيع تمثيل أكبر للنساء في عمليات صنع القرارات المتصلة بإصلاح القطاع الأمني ومشاركتهن الفعالة في تنفيذ هذا الإصلاح
- إحراز تقدم كبير نحو تحقيق الأهداف التي حدّدتها استراتيجية إصلاح قطاع الأمن الوطني والاستراتيجية الوطنية لإعادة إدماج المقاتلين السابقين في الحياة الاقتصادية والاجتماعية والاستراتيجية الأمنية الوطنية (اللامركزية، والرقابة الديمقراطية، وما إلى ذلك)
- استمرار نزع سلاح وتسريح وإعادة إدماج ٣٥ ٠٠٠ مقاتل سابق، وتحقيق زيادة أكبر في عدد الأشخاص المسرحين الذين أُعيد إدماجهم في النسيج الاجتماعي والاقتصادي
- تعزيز قدرة اللجنة الوطنية لمكافحة انتشار الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة على تحديد أبعاد السياسة الوطنية لمكافحة انتشار الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وتوليّ زمام تنفيذها وعلى منع العنف المسلح
- عمل قوات الدفاع والأمن بما يتفق مع القانون الإنساني الدولي وحقوق الإنسان.

- قدرة قوات الأمن على توفير الأمن اللازم لإجراء الانتخابات العامة ٢٠١٥-٢٠١٦
- تحسّن مستوى الثقة بين قوات الأمن والسكان
- تنفيذ الإصلاحات القطاعية كما هو مقرر في استراتيجية إصلاح قطاع الأمن الوطني: أداء مهام اللجان القطاعية واللجان اللامركزية المضطّعة بمسؤولية رصد تنفيذ الإصلاحات في الشرطة والدرك

- والجيش على أكمل وجه واستمرار تنفيذ إصلاح القضاء العسكري
- ضمان تعميم المراعاة الشاملة للمنظور الجنساني، بوسائل منها تشجيع تمثيل أكبر للنساء في عمليات صنع القرارات المتصلة بإصلاح القطاع الأمني ومشاركتهن الفعالة في تنفيذ هذا الإصلاح
- ممارسة الرقابة الديمقراطية بفعالية على مؤسسات الدفاع والأمن
- استمرار عملية نزع سلاح وتسريح وإعادة إدماج المجموعات المتبقية وإنجازها بنجاح
- تزويد اللجنة الوطنية لمكافحة انتشار الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة بما يلزم لمواصلة عمليات جمع الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة ووسمها، فضلاً عن العمليات المتعلقة بالتدابير التحفيزية والاستجابة لعمليات الجمع التي تجري في إطار توفير الأمن.

ثالثاً - توطيد وإعادة بسط سلطة الدولة

النقطة المرجعية: تحقيق زيادة ملحوظة في بسط سلطة الدولة على صعيد البلد من خلال مؤسسات جمهورية شرعية وخاضعة للمساءلة على المستوى المركزي والإقليمي والمحلي.

مؤشرات التقدم

- ٢٠١٣-٢٠١٤ إنشاء معظم المجالس الإقليمية والبلدية، وتزويدها بالفعل بالموارد الملائمة، وضمان عملها بسلاسة وانتظام على أساس مبدأ التفويض، مما يسمح بالتالي بممارسة الديمقراطية على المستوى المحلي وتوزيع النمو توزيعاً عادلاً والنهوض بالتنمية المحلية على جميع المستويات
- الحد من التفاوتات الاجتماعية والاقتصادية وزيادة إمكانية الحصول على الخدمات الأساسية في المناطق الأكثر حرماناً
- زيادة عدد اللاجئين والمشردين داخلياً وغيرهم من الأشخاص الذين يعانون من حالات الشدة الذين يتلقون المساعدة الإنسانية الملائمة مع زيادة مشاركة مؤسسات الدولة
- زيادة عدد المستفيدين المباشرين وغير المباشرين من برامج ومشاريع إعادة الإدماج والتنمية المجتمعية الهادفة إلى إيجاد حلول مستدامة في المقام الأول
- تحسن قدرة السلطات على تنفيذ قانون الأراضي المعدل وقانون الجنسية
- تعزيز آليات تنفيذ الاستراتيجية الوطنية لمكافحة العنف الجنساني
- تسجيل سبعمئة ألف طفل معني بالقانون رقم ٢٠١٣-٣٥ المؤرخ ٢٥ كانون الثاني/يناير ٢٠١٣
- تمديد الأمر الخاص رقم ٢٠١١-٢٥٨ الصادر في أيلول/سبتمبر ٢٠١١ حتى شهر تموز/يوليه ٢٠١٥ لتمكين جميع الأطفال المؤهلين من التسجيل
- اعتماد آليات جديدة لإعلانات الأحوال المدنية وإدارة نظام الأحوال المدنية
- ضمان تعميم المراعاة الشاملة للمنظور الجنساني، بوسائل منها تشجيع تمثيل أكبر للنساء في عمليات صنع القرار المتعلقة بالانتخابات والإدارة المحلية.

- ٢٠١٤-٢٠١٥
- زيادة عدد المجتمعات المحلية التي تدعمها برامج التنمية المجتمعية وإعادة الإدماج ومشاريع تشجيع الاكتفاء الذاتي في جميع أنحاء البلاد
 - إنشاء أكثر من ثلثي المجالس الإقليمية والبلدية، وتزويدها بالفعل بالموارد الملائمة، وضمان عملها بسلاسة وانتظام وعلى أساس مبدأ التفويض، مما يسمح بالتالي بممارسة الديمقراطية على المستوى المحلي وتوزيع النمو توزيعاً عادلاً والنهوض بالتنمية المحلية على جميع المستويات
 - استمرار تنفيذ قانون الأراضي، مما يساعد على حل النزاعات المتعلقة بالأراضي والنزاعات بين المجتمعات المحلية وعلى الحفاظ على المناطق المحمية، واستمرار تطبيق قانون الجنسية أيضاً
 - زيادة معدل السكان المحليين الذين يتمكنون من الحصول على الخدمات العامة الأساسية (مياه الشرب، والكهرباء، والصحة، والتعليم، والتسجيل المدني والخدمات الإدارية الأخرى)
 - تسجيل مليون طفل معني بالقانون رقم ٢٠١٣-٣٥ المؤرخ ٢٥ كانون الثاني/يناير ٢٠١٣، ليصل العدد الإجمالي للأطفال المسجلين بموجب القانون إلى ١,٧ مليون طفل
 - إحراز تقدم كبير في إعادة اللاجئين الطوعية إلى أوطانهم وعودة المشردين داخلياً، بالتزامن مع انخفاض كبير في عدد الأشخاص الذين يحتاجون إلى المساعدة الإنسانية
 - استمرار التعاون والتدريب بين السلطات العرفية والإدارية المحلية، لزيادة قدراتها على الاستجابة للأزمات
 - زيادة عدد خدمات التسجيل المدني التي تطبق آليات الإعلان والإدارة الجديدة
 - تعزيز الآليات المحلية لتنفيذ الاستراتيجية الوطنية لمكافحة العنف الجنساني في جميع أنحاء البلاد
 - ضمان تعميم المراعاة الشاملة للمنظور الجنساني، بوسائل منها تشجيع تمثيل أكبر للنساء في عمليات صنع القرار في مجالات إنعاش المجتمعات المحلية وتسوية النزاعات والانتخابات المحلية وقضايا الأراضي الريفية.
-
- ٢٠١٥-٢٠١٦
- بدء تراجع عدد المجتمعات المحلية والمستفيدين من برامج ومشاريع تنمية المجتمعات المحلية وإنعاشها، مما يظهر تحسناً في الوضع الاجتماعي والاقتصادي
 - إنشاء كل المجالس الإقليمية والبلدية، وتزويدها بالفعل بالموارد الملائمة، وضمان عملها بسلاسة وانتظام وعلى أساس مبدأ التفويض، مما يسمح بالتالي بممارسة الديمقراطية على المستوى المحلي وتوزيع النمو توزيعاً عادلاً والنهوض بالتنمية المحلية على جميع المستويات
 - عودة كل اللاجئين الإيفواريين تقريباً إلى وطنهم طوعاً من البلدان المجاورة وعودة المشردين داخلياً وإعادة إدماجهم بالفعل
 - تكييف الخدمات العامة مع الاحتياجات، نوعاً وكمّاً، وفقاً للمعايير التي وضعتها الدولة
 - استمرار عمليات الإخلاء من الغابات المصنّفة وإدارتها من قبل السلطات المختصة بشكل مستدام، وفقاً للتشريعات القائمة، مع مراعاة الاحتياجات الثقافية المعترف بها للسكان في المناطق المعنية

- قدرة السلطات الوطنية والمحلية على تلبية احتياجات السكان الأكثر ضعفاً، بما يشمل المتضررين من الكوارث الطبيعية
- ضمان تعميم المراعاة الشاملة للمنظور الجنساني، بوسائل منها تشجيع تمثيل أكبر للنساء في عمليات صنع القرار في مجالات إعادة الإدماج، وإنعاش المجتمعات المحلية، والحصول على الخدمات العامة الأساسية

رابعاً - العدالة وحقوق الإنسان

النقطة المرجعية: إنشاء جهاز قضائي مستقل ونزيه ويسهل اللجوء إليه وأداؤه لمهامه تدريجياً وفقاً للقواعد والمعايير الدولية

مؤشرات التقدم

- ٢٠١٣-٢٠١٤ • فعالية تنفيذ الخطة الوطنية لإصلاح القضاء والسجون
- اعتماد سياسة تأمين الحماية القضائية للأطفال
- تزويد اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان، ولجنة الحوار والحقيقة والمصالحة، والبرنامج الوطني للتماسك الاجتماعي بما يكفي من الموارد البشرية والمادية والمالية لإنجاز الولايات المنوطة بهم بكفاءة
- بدء نظر الجهاز القضائي في قضايا ضحايا العنف الجنسي بإنصاف وحصولهم على تعويض
- إتاحة تدابير جديدة لتأمين الحماية القضائية للضحايا والشهود في حالات العنف الجنسي
- عقد المحكمة الجنائية جلساتها لإصدار أحكامها
- زيادة عدد مرتكبي انتهاكات حقوق الإنسان، بمن فيهم مرتكبو أعمال العنف الجنسي و/أو الجنساني، الذين حاكمهم وأدانهم الجهاز القضائي الإيفواري (المدني والعسكري) وفقاً للقواعد والمعايير الدولية، وقضوا مدة عقوبتهم
- تعديل الأحكام القانونية المتعلقة بالمساعدة القضائية بهدف إنشاء آلية جديدة للجوء إلى القضاء
- مراعاة المؤسسات والآليات الوطنية التي تكفل سيادة القانون وإقامة العدل واحترام حقوق الإنسان والمساواة بين الجنسين وتكافؤ الجنسين القواعد والمعايير الدولية في عملها
- ضمان تعميم مراعاة شاملة للمنظور الجنساني، بطرق منها تعزيز إتاحة الفرص للنساء للعمل في مهنة القضاء وحقوق الإنسان
- زيادة عدد الصكوك الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان المصدق عليها والنصوص الوطنية المتوائمة مع القواعد والمعايير الدولية.

- ٢٠١٤-٢٠١٥ • تنفيذ الإجراءات القضائية المتعلقة بالأزمة التي تلت الانتخابات بطريقة منصفة وشفافة ومحيدة
- إحراز تقدم كبير في تنفيذ خطة إصلاح القضاء؛ وتحقيق زيادة كبيرة في عدد المحاكم التي عين بها قاض مدرب بوجه خاص في مجال حماية الأطفال، ومراكز الشرطة وألوية الدرك التي لديها جهات لتنسيق شؤون حماية الأطفال والتي تقدم خدمات وفقاً للمبادئ التوجيهية لسياسة تأمين الحماية القضائية للأطفال

- استمرار زيادة عدد مرتكبي انتهاكات حقوق الإنسان، بمن فيهم مرتكبو أعمال العنف الجنسي و/أو الجنساني، الذين حاكمهم وأداهم الجهاز القضائي الإيفواري (المدني والعسكري) وفقاً للقواعد والمعايير الدولية، وقضوا مدة عقوبتهم
- زيادة نسبة ضحايا العنف وانتهاكات حقوق الإنسان من الأطفال الذين حصلوا على الرعاية المقدمة من دوائر الخدمات الاجتماعية
- عقد المحكمة الجنائية جلسة لإصدار أحكامها
- إقرار الجمعية الوطنية لقانون الانتخابات، والقوانين الأساسية المنشئة لمحكمة النقض ومجلس الدولة ومحكمة مراجعة الحسابات، والقانون المتعلق بالمجلس الأعلى للقضاء، وقانون المساعدة القانونية والقضائية، وبدء الحكومة تنفيذ هذه القوانين
- تعديل المرسوم رقم ١٨٩-٦٩ المؤرخ ١٤ أيار/مايو ١٩٦٩ الذي يتناول أنظمة السجون
- إنشاء أو تعزيز المؤسسات المسؤولة عن تنظيم وحماية حقوق معنية، منها الحق في حرية التعبير وحرية الصحافة وحرية الاتصال، وأداء هذه المؤسسات لعملها
- تعزيز المؤسسات القضائية المسؤولة عن تسوية المنازعات الانتخابية، وأداء هذه المؤسسات لعملها
- قيام اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان بدور مؤسسة وطنية تقدم الاستشارة للحكومة بشأن احترام حقوق الإنسان وحمايتها وتعزيزها، وتدعم الإصلاحات التشريعية، وتجري التحقيقات، وتتخذ التدابير المطلوبة لمنع حدوث انتهاكات حقوق الإنسان، وتصدر التوصيات بشأن الجزاءات
- بدء تنفيذ ما جاء في الاستنتاجات والتوصيات الواردة في التقرير المرحلي المقدم من لجنة الحوار والحقيقة والمصالحة
- تنفيذ الأحكام الحالية المتعلقة بالجنسية والأراضي والتسجيل المدني وحقوق الأشخاص والأسر
- تنفيذ القانون المتعلق بالمساعدة القانونية والقضائية
- ضمان تعميم مراعاة شاملة للمنظور الجنساني، بطرق منها تعزيز إتاحة الفرص للنساء للعمل في مهنة القضاء وحقوق الإنسان.

- ٢٠١٥-٢٠١٦ إحراز تقدم كبير في تنفيذ خطة إصلاح القضاء
- تحسين القدرة الاستيعابية في السجون والإصلاحات واحترام الحقوق الأساسية للمحتجزين
- تحقيق زيادة أخرى في عدد مرتكبي انتهاكات حقوق الإنسان، بمن فيهم مرتكبو أعمال العنف الجنسي والجنساني، الذين حاكمهم وأداهم الجهاز القضائي الإيفواري (المدني والعسكري) وفقاً للقواعد والمعايير الدولية، وقضوا مدة عقوبتهم
- عقد المحكمة الجنائية جلسة لإصدار أحكامها
- عمل منظمات الدفاع عن حقوق الإنسان في كوت ديفوار في أمان واستقلالية تامين، وإصدارها

تقارير موثوق بها عن حالة حقوق الإنسان في كوت ديفوار

- كفالة المؤسسات والآليات الوطنية سيادة القانون واحترام حقوق الإنسان والمساواة بين الجنسين وتكافؤ الجنسين، ومراعاتها للقواعد والمعايير الدولية في عملياتها
 - تعزيز سبل اللجوء إلى القضاء، وخاصة بالنسبة للفئات المستضعفة
 - استمرار تعميم مراعاة شاملة للمنظور الجنساني، بطرق منها تعزيز إتاحة الفرص للنساء للعمل في مهن القضاء وحقوق الإنسان، وإحراز تقدم في ذلك.
-

المرفق الثاني

المزايا النسبية لعملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار وفريق الأمم المتحدة القطري

وقت احتمال نقل المسؤولية من العملية (قبل انتخابات عام ٢٠١٥ أو بعدها) ^(١)	المهام المنوطة بالعملية	المهام الرئيسية ذات الصلة	الكيان المعني بصفة رئيسية
	أولاً - البيئة السياسية		
	١-١ المساعي الحميدة	الدعوة إلى هئية بيئية تساعد على إجراء انتخابات حرة ونزيهة وشفافة في عام ٢٠١٥	عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار
قبل	٢-١ الحوكمة الرشيدة	تنظيم دورات لبناء القدرات والتدريب، مما في ذلك لكبار المسؤولين الحكوميين على الصعيد الوطني	عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار برنامج الأمم المتحدة الإنمائي
بعد		تنظيم دورات للدعوة وتنمية قدرات المسؤولين الوطنيين على الصعيد المحلي، في مجالات منها حقوق الإنسان	عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان صندوق الأمم المتحدة للسكان منظمة الأمم المتحدة للطفولة
	٣-١ إدارة النزاعات، والمصالحة الوطنية، والحوار السياسي	إسداء المشورة إلى الجهات المعنية الوطنية بشأن تنفيذ التوصيات الصادرة عن لجنة الحوار والحقيقة والمصالحة	عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار/مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان برنامج الأمم المتحدة الإنمائي
بعد		تنظيم دورات تدريبية للسلطات المحلية في مجال إدارة النزاعات وبناء الثقة	عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار برنامج الأمم المتحدة الإنمائي صندوق الأمم المتحدة للسكان
بعد		إجراء مشاورات مع المجتمع المدني وشيوخ القبائل والشباب والنساء والجماعات الدينية بهدف تعزيز الحوار والمصالحة	عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار برنامج الأمم المتحدة الإنمائي منظمة الأمم المتحدة للطفولة هئية الأمم المتحدة للمرأة صندوق الأمم المتحدة للسكان مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين

(١) يتوقف، في جملة أمور، تسليم المهام بالفعل إلى الكيان المعني من وكالات الأمم المتحدة أو صناديقها أو برامجها على توافر الموارد المالية والبشرية الكافية.

المهام المنوطة بالعملية	المهام الرئيسية ذات الصلة	الكيان المعني بصفة رئيسية	وقت احتمال نقل المسؤولية من العملية (قبل انتخابات عام ٢٠١٥ أو بعدها) ^(١)
	تعزيز مشاركة المرأة في عملية المصالحة عن طريق التدريب وبناء القدرات والتوعية	عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار/مفوضية قبل الأمم المتحدة لحقوق الإنسان	قبل
		صندوق الأمم المتحدة للسكان	
		برنامج الأمم المتحدة الإنمائي	
		صندوق الأمم المتحدة للسكان	
		هيئة الأمم المتحدة للمرأة	
٤-١ تنظيم حملات متعددة الوسائط للتوعية على صعيد البلد	عقد اجتماعات مائدة مستديرة تتسم بالحياد للجهات السياسية المعنية؛ وتنظيم دورات للتوعية لموظفي وسائط الإعلام والاتصالات مع هيئات تنظيم وسائط الإعلام؛ والتوعية من خلال المحطات الإذاعية المجتمعية وغيرها من وسائط الإعلام المحلية؛ وتنظيم حملات للتوعية بحقوق الإنسان	عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار	قبل
	تنظيم دورات تدريبية للصحفيين الوطنيين في مجال حقوق الإنسان، بما في ذلك حقوق المرأة والطفل	عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة	قبل
		هيئة الأمم المتحدة للمرأة	
		منظمة الأمم المتحدة للطفولة	
		صندوق الأمم المتحدة للسكان	
٥-١ العدالة الانتقالية	الدعوة إلى اعتماد استراتيجية وطنية للعدالة الانتقالية	عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار/مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان	قبل
٦-١ بناء القدرات في مجال التشريع	تنظيم دورات تدريبية في مجال سنّ قوانين حقوق الإنسان؛ وإصلاح قطاع الأمن؛ وإصلاح القوانين الجنائية والمدنية وقوانين السجون	عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار/مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان	قبل
		صندوق الأمم المتحدة للسكان	
٧-١ وضع إطار لمعالجة المسائل المتعلقة بالأراضي والهوية عن طريق تعديل التشريعات	إجراء حوار وتنظيم أنشطة للتوعية	عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار	بعد
	تقديم المشورة التقنية بشأن الإرشادات القضائية والإدارية المتصلة بتفسير القوانين المتعلقة بالأراضي	عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار منظمة الأغذية والزراعة	بعد
ثانياً - التمتع بالحقوق			
١-٢ رصد انتهاكات حقوق الإنسان والتحقيق فيها والإبلاغ عنها	رصد انتهاكات حقوق الطفل والتحقيق فيها والإبلاغ عنها	عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار/مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان	قبل
		منظمة الأمم المتحدة للطفولة	

المهام المنوطة بالعملية	المهام الرئيسية ذات الصلة	الكيان المعني بصفة رئيسية	وقت احتمال نقل المسؤولية من العملية (قبل انتخابات عام ٢٠١٥ أو بعدها) ^(١)
	إسداء المشورة بشأن النظر في قضايا العنف الجنسي والجنسائي بصورة فعالة	عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار/مفوضية قبل الأمم المتحدة لحقوق الإنسان صندوق الأمم المتحدة للسكان منظمة الأمم المتحدة للطفولة هيئة الأمم المتحدة للمرأة	قبل
	بناء قدرات المجتمع المدني والجهات المعنية بإنفاذ القانون عن رصد انتهاكات حقوق الإنسان والتحقيق فيها ومساعدة الضحايا والفئات المستضعفة	عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار/مفوضية قبل الأمم المتحدة لحقوق الإنسان منظمة الأمم المتحدة للطفولة مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين	قبل
٢-٢ مكافحة الإفلات من العقاب	دعم تعديل القانون الجنائي	مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة	قبل
٣-٢ القوانين الوطنية لحقوق الإنسان والقانون الإنساني	إسداء المشورة في مجال قضاء الأحداث	منظمة الأمم المتحدة للطفولة	قبل
	التقيد بالقوانين الدولية المتعلقة بحقوق المرأة والطفل والمحتجزين والأشخاص المصابين بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز	عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار/مفوضية قبل الأمم المتحدة لحقوق الإنسان منظمة الأمم المتحدة للطفولة صندوق الأمم المتحدة للسكان برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بالإيدز منظمة الصحة العالمية	قبل
٤-٢ سبل اللجوء إلى القضاء	المساعدة في إصلاح نظام المساعدة القانونية	عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار/مفوضية قبل الأمم المتحدة لحقوق الإنسان برنامج الأمم المتحدة الإنمائي منظمة الأمم المتحدة للطفولة صندوق الأمم المتحدة للسكان هيئة الأمم المتحدة للمرأة مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين	قبل
ثالثا - البيئة الأمنية			
١-٣ نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج	تقديم الدعم لعمليات نزع السلاح والتسريح	عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار	
	تقديم الدعم لأعمال التخلص من المعدات المتفجرة	عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار	

المهام المنوطة بالعملية	المهام الرئيسية ذات الصلة	الكيان المعني بصفة رئيسية	وقت احتمال نقل المسؤولية من العملية (قبل انتخابات عام ٢٠١٥ أو بعدها) ^(١)
	تقديم الدعم لبرامج إعادة الإدماج	عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار برنامج الأمم المتحدة الإنمائي منظمة الأغذية والزراعة المنظمة الدولية للهجرة منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية برنامج الأغذية العالمي	قبل
٢-٣ إصلاح قطاع الأمن	بناء قدرات هيكل الإدارة والرقابة الوطنية لقطاع الأمن	عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار برنامج الأمم المتحدة الإنمائي	بعد
	تعزيز قدرات قوات الدفاع والأمن الوطنية	عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار برنامج الأمم المتحدة الإنمائي	بعد
٣-٣ الأمن دون الإقليمي	اتخاذ الترتيبات الأمنية العابرة للحدود مع التركيز على الحدود مع ليبريا	عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار	
	تقديم الدعم لإنشاء وحدة لمكافحة الجرائم عبر الوطنية	عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة	بعد
	كفالة العودة الآمنة للاجئين الإفواريين	عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين المنظمة الدولية للهجرة	
	إنشاء نظم للإنذار المبكر، بما في ذلك لجان محلية لإصلاح القطاع الأمني	عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار برنامج الأمم المتحدة الإنمائي مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين	قبل

المرفق الثالث

بعثة الأمم المتحدة في كوت ديفوار: القوام العسكري وقوام الشرطة

(في ٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣)

البلد	العنصر العسكري			عنصر الشرطة	
	المراقبون العسكريون	ضباط الأركان	الجنود	المجموع	وحدات الشرطة المشكّلة الشرطة
الأرجنتين					٢
بنغلاديش	١٣	٩	٢١٦٠	٢١٨٢	١٧٩
بنن	٦	٧	٤٢٠	٤٣٣	٥٨
بوليفيا (دولة - المتعددة القوميات)	٣			٣	
البرازيل	٤	٣		٧	
بوركينافاسو					١٩
بوروندي					٣٥
الكاميرون					٢١
جمهورية أفريقيا الوسطى					٦
تشاد	٢	١		٣	١٩
الصين				٦	
جمهورية الكونغو الديمقراطية					١٣
جيبوتي					٢٤
إكوادور	٢			٢	
مصر		١	١٧٤	١٧٥	١٧
السلفادور	٣			٣	
إثيوبيا	٢			٢	
فرنسا		٦		٦	١٣
غامبيا	٣			٣	
غانا	٦	٧	٥٠٠	٥١٣	٤
غواتيمالا	٥			٥	
غينيا	٢			٢	١٠
الهند	٨			٨	
أيرلندا	٢			٢	
الأردن	٧	١٢	١٠٥٥	١٠٧٤	٤٧٨
مدغشقر					٢٤
ملاوي	٣	٢	٥	١٠	

البلد	العنصر العسكري			عنصر الشرطة	
	المراقبون العسكريون	ضباط الأركان	الجنود	المجموع	وحدات الشرطة المشكّلة الشرطة
المغرب		٣	٧٢٣	٧٢٦	
ناميبيا	٢			٢	
نيبال	٣	١	٤		
النيجر	٥	٥	٩٣٢	٩٤٢	٣٧
نيجيريا	٥		٥		٤
باكستان	١١	١٣	١٣٧٤	١٣٩٨	١٤٩
باراغواي	٧	٢	٩		
بيرو	٣		٣		
الفلبين	٣	٢	٥		
بولندا	١		١		
جمهورية كوريا	٢		٢		
جمهورية مولدوفا	٣		٣		
رومانيا	٦		٦		
الاتحاد الروسي	١٠		١٠		
رواندا					١٦
السنغال	١٠	٧	٤٨٧	٥٠٤	٤٨
صربيا	٣		٣		
توغو	٧	٦	٥١٧	٥٣٠	
تونس	٧	٣	١٠		١٩
تركيا					١٢
أوغندا	٥	٢	٧		
أوكرانيا			٣٨	٣٨	٨
جمهورية تنزانيا المتحدة	٢	٢	٤		
أوروغواي	٢		٢		٥
فانواتو					٣
اليمن	٩	١	١٠		٣
زامبيا	٢		٢		
زيمبابوي	٣		٣		
المجموع	١٨٨	٩٦	٨٣٨٥	٨٦٦٩	٨٠٦
					٤٣٥

